بسم الله الرحمن الرحيم

تلقى مجلس النواب بألم شديد نبأ استشهاد المستشار في السفارة الاردنية في بيروت المرحوم نائب عمران المعايطة والذي طالته يد الغدر والجبن السوداء الآثمة وفي الوقت الذي يدين فيه المجلس هذه الجريمة النكراء فانه ليؤكد اشمئزازه من هذه الاساليب الهمجية البشعة ليؤكد على مبدأ الاحتكام الى الحوار الموضوعي والديمقراطية في التعامل مع قضايانا على امتداد الساحة العربية .

ويدعو المجلس الحكومة في الوقت نفسه الى التعامل بحزم مع هذا الحادث البشع ومع الحوادث الاخرى التي من شأنها المس بامننا الوطني والعربي على حد سواء ويطالب الحكومة بأن تكفل امن ابنائها العاملين في السلك الدبلوماسي ويتمنى على الحكومة اللبنانية العمل على كشف الجناة وتقديمهم للقضاء لينالوا القصاص الرادع .

ويتقدم المجلس باحر التعازي من ذوي الشهيد ومن قائد الوطن والشعب الاردني والامة العربية .

رحم الله الفقيد الشهيد وانزله فسيح جنانه .

انا لله وانا اليه راجعون .

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة

(اليوم الأول) من الدورة العادية الأولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢١ / شعبان / ١٤١٤ هجرية الموافق ٢ / ٢ / ١٩٩٤ ميلادية

(العدد ١٧) (المجلد ٣١)

– جدول الأعمال –

جـ – طلب اجازه مقدم من معالي الدكتور عبدالله النسور .

الصفحة

٣) الاستماع الى بيان الحكومة حول موضوع الصحة والغذاء والدواء ، بناء على طلب المناقشة رقم (٢) تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ . ٤

يضاف الى جدول الأعمال ما يلي :

١– الاقتراحات برغبة : –

١. اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد عودة نجادات ، بشأن تحويل مكتب أشغال العقبة الى مديرية أشغال .

٢. اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن حاجة سكان منطقة التطوير الحضرى / أم نواره الى الخدمات التالية :

تنظيم الشوارع واضاءتها .

٣. اقتراح برغبة رقم (٧٦) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن زيادة عدد الباصات العاملة على خط منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٤. اقتراح برفبة رقم (٧٧) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن الكسارات غير المرخّصة ضمن منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٥. اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود سرفيس (تكسي) يربط بين منطقة التطوير الحضري / أم نواره وبين وسط البلد .

٦. اقتراح برغبة رقم (٧٩) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود مركز شبابي في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٧. اقتراح برغبة رقم (٨٠) تاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن عدم وجود هواتف في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

٨. إقتراح برغبة رقم (٨١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ . مقدم من سعادة النائب السيد أنور الحديد ، بشأن أن تقوم وزارة التنمية الأجتماعية بأدارة المركز الأجتماعي في منطقة التطوير الحضري / أم نواره .

الصفحة

٢– قرارات اللجنة المالية : –

١) قرار رقم (٤) تاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .

٣– قرارات اللجنة الادارية : – (مؤجل من الجلسة السابقة) .

١) استكمال القرار رقم (٤) تاريخ ١٩ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

٢) قرار رقم (٥) تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن إفتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

١. تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : معفى ، شكراً .

السيد الامين العام : ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب أجازة مقدم من معالي السيد علي أبو الراغب .

ب- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النسور .

جـ- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بدر الرياطي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقون .

السيد الامين العام : ٣- الاستماع الى بيان الحكومة حول موضوع الصحة والغذاء والدواء ، بناء على طلب المناقشة رقم (٢) تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : كما علمت فأن الحكومة جاهزة وترغب بالقاء بيان في بداية هذه الجلسة ، معالي وزير الصحة تفضل .

معالي وزير الصحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اعبر لكم عن خالص الشكر وعميق التقدير والعرفان لاتاحة هذه الفرصة الثمينة لي، لبحث موضوع هام هو موضوع الغذاء والدواء في اردننا الغالي .

وتلتقي الحكومة في هذا الموضوع مع مجلسكم الكريم في الحرص الاكيد على صحة المواطن وسلامة دوائه وغذائه وبيئته .

ولعله من غير المعتاد أن تبادر حكومة بالتصدي لكشف موضوع دقيق دون ان يكون ذلك استجابة لضغط او ردة فعل ، وذلك حرصا منها على الصحة العامة ، وحفاظا على كل مواطن صحيا وغذائيا ودوائيا ، وتأكيدا على محاربة الفساد والمفسدين ، الذين لا يهتمون الا بمصالحهم الشخصية الفردية البعيدة عن سمات شعبنا ومثله وقيمه .

وقد كان توجه الحكومة هذا ، منذ تشكيلها ، وهي تهتدي بكتاب التكليف السامي في محاربة الفساد وتحقيق الاصلاح ، وتطوير التشريعات للنهوض بمستوى الاداء بما يتفق مع البيان الوزاري للحكومة وبرنامجها التنفيذي خدمة للوطن والمواطن .

وارجو ان اؤكد لمجلسكم الكريم منذ البداية انني سالتزم في معالجتي لهذا الموضوع مبدأ الصراحة والوضوح ، ومستنداً على الحقائق والوثائق والارقام الموجودة .

فمنذ ان تسلمت عملي في وزارة

الصحة تبين لي ان المهام الاساسية التي تقع على عاتق الوزارة هي التعامل مع امور الدواء والغذاء صناعة وتعليبا ونقلا وحفظا وتوزيعاً . وقد ركزت اهتمامي منذ البداية على التعرف على هذين الموضوعين بابعادهما المعقدة ، وتبين لي ان الرقابة على هاتين المادتين هي من الامور الهامة جدا لضمان سلامة صحة المواطن ، ولقد قمت نتيجة لذلك بدراسة وضع الرقابة الدوائية والغذائية التشريعية والادارية والفنية .

وهذا يقودنا الى التساؤل عن مستوى الرقابة الصحية التي نرغب في تطبيقه على غذائنا ودوائنا وصولا الى افضل المستويات ، وفقا للمواصفات والمقاييس الدولية المتبعة في الدول المتقدمة لضمان أعلى مستوى من الحماية لصحة مواطننا .

ونظرا لاهمية الموضوع وخطورته وكبر حجمه ، فقد باشرت بدراسته بشكل موسع مستعينا بالخبراء والمختصين ، وزيارة بعض الدول المتقدمة في هذا المجال ، والاطلاع على الدراسات والبحوث التي قامت بها .

ووجدت بعد ذلك ان الامر يحتاج الى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة المكملة لجهود قيمة قام بها زملاء سابقون في وزارة الصحة ، لتطوير الرقابة الغذائية والدوائية وتحديث تشريعاتها .

وقد عرضت هذا التوجه الذي تكون لدي ، على مجلس الوزراء الموقر ، والذي بادر الى تأييده ، وطلبت اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

من الواضح ان تنفيذ هذا التوجه يتطلب تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة بالرقابة الصحية على الدواء والغذاء بصورة جادة وذلك للاسباب التالية : -

١- ازدياد الوعي على امور البيئة في الدول الصناعية ادى الى رفع هذه الدول من مستوى مواصفاتها ومقاييسها وتنافسها على المنتجات الاكثر جودة ، وأصبحت شروطها الصناعية والغذائية اكثر تشددا مما ادى الى زيادة عدد المنتجات المصنعة التي لا تجتاز نجاحاً في فحوصات الجودة الجديدة في هذه الدول . ولقد أوجد هذا الوضع مناخا جديدا لتكوين اسواق عامرة بالمنتوجات المرفوضة لديهم . والتي اصطلح على تسميتها بأسواق القمامة ، مما جعل بعض اصحاب هذه المنتجات لا يتلفونها ، بل يحاولون تسويقها في دول اخرى.

٢- ادى هذا الوضع الى ظهور نفر من تجار الاغذية في العالم ممن لا يخافون الله ، ويسعون وراء الربح السريع ، همهم ارضاء رغباتهم بغض النظر عن القيم والاخلاق التي يجب اتباعها والتقيد بها حتى نعتهم البعض نتيجة جشعهم وطمعهم بالحيتان والقطط السمان وغيرها ، والتي نعتز في بلادنا أنهم الاقل الاقل .

٣- ان الحماية الوحيدة لاقتصادنا الوطني ومنتجاتنا الوطنية الغذائية منها أو الدوائية هي في ان تكون على أعلى درجات الجودة ، وهذا يتطلب التشدد في تطبيق احسن المواصفات والمقاييس واتباع اعلى درجات الصدق عند تقييمها قبل تصديرها ، لهذه الأسباب نتشدد ، ولهذه الاسباب استجاب العدد الاكبر من

التجار الشرفاء الذين تفهموا الامر .

ان الذين لم يستطيعوا تغيير عاداتهم الى الاحسن ، فظلوا متعلقين بالماضي ، وحاولوا عرقلة مسيرة التقدم الى الامام ، في سبيل ربح عاجل ، هؤلاء لن يستطيعوا تحقيق مآربهم ، وسنظل لهم متيقظين ، حفاظا على صحة المواطن ومصالحه .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان ابين لكم بأن وزارة الصحة قامت بمجموعة من الاجراءات في هذا الموضوع بتوجيهات ودعم كبير من دولة رئيس الوزراء ، وذلك باصدار نظام جديد لتنظيم وادارة وزارة الصحة لعام ١٩٩٣ تم بموجبه لاول مرة احداث مديرية جديدة سميت "بمديرية الغذاء" لتتولى كافة المهام المتعلقة بصحة الغذاء والرقابة عليه . كما تم مؤخرا مناقشة مشروع نظام صحة وسلامة الغذاء في مجلس الوزراء وهو في مراحله القانونية الاخيرة . كما قامت الوزارة بوضع تعليمات واضحة لشروط نقل اللحوم والاجبان .

وتسعى الوزارة الان لوضع مشروع قانون خاص للغذاء يغطي جميع الثغرات الممكنة في عملية مراقبة صحة هذه المادة المهمة . كما قامت بدعم العاملين في المراقبة الصحية ، واسست ثلاثة مختبرات مجهزة لفحص العينات تراقب من قبل المختبر المركزي ولكن عملية المراقبة لا تتم بصورة مثلى الى اذا وجدت هذه التشريعات في مؤسسة محصنة ، لا تتأثر بالمداخلات والضغوط الخارجية ، قادرة على تطبيق القانون دائما عبر رجال منتمين الى الوطن والمستقبل . ولعلمكم ، فان هناك على الاقل سبع اجهزة مسؤولة عن الغذاء في الاردن ، تتداخل اعمالها ومسؤولياتها بشكل او بآخر ، نأمل أن نعيد المحاولة لتوحيدها أو ضم بعضها لبعض لتؤدي الواجب والهدف من انشاءها .

ان احسن الامثلة على ضرورة التشدد في المراقبة الغذائية ، تذكرنا بقضية السيكلاميت . . تلك المادة المحلية ، الرخيصة ، جيدة المذاق ، التي كانت تشكل عنصرا اساسيا في مزيج المشروبات الغازية ، والتي تبين انها تسبب اوراما بالفئران ، فمنعت ادارة الدواء والاغذية الاميركية تداولها للاستعمال البشري رغم عدم وجود دليل قطعي بانها تسبب اوراما عند الانسان ، بعد معركة كبيرة مع تجار هذه المادة . . . هكذا يحافظون على صحة ابنائهم .

ولأعطي صورة اخرى على ضرورة التشدد في المراقبة الغذائية ، ارجو ان ابين لكم اننا رفضنا هنا في الاردن دخول لحوم الابقار من بعض البلدان ، وجميع منتجات البانها خوفا من التعرض لمرض جنون البقر ، بعد ان أكد المسؤولين فيها بانه لا ينتقل الى الانسان من خلال لحم او حليب البقر ، والذي دخل الى دول عديدة في منطقتنا ، وكنا نحن الاستثناء الواضح . وقد تعرضنا لضغوط كبيرة لتغيير قرارنا ، لنسمح بدخول منتجات الالبان على الاقل . فرفضنا ، ومنعنا دخولها باصرار ، لنقرأ قبل ايام فقط احتمال ظهور اول حالة عدوى للانسان . ففرحنا ، لاننا لم نلن بالرغم من الضغوط ، فجنبنا ابناء بلدنا ذلك المرض ،

واكثر من ذلك ، انتصر منطقنا المتشدد في الحفاظ على صحة الناس .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما في مجال الدواء ، فان هناك مدعاة اكبر للتشدد في الرقابة للاسباب التالية : -

١- الدواء المخالف للمواصفات قد يشكل خطراً على الجسم ربما يكون اكبر من خطر الغذاء المخالف .

٢- هنالك سوق دوائية عالمية لتقليد ادوية الشركات المشهورة ، لا تساوي في جودتها جودة الدواء الاصلي . المشكلة هنا ، ان الشركات الكبيرة تعلم هذا ولا تقاومه لاسباب اقتصادية .

٣- في حالة الدواء ، لا يكفي ان تهتم بان الدواء غير ضار ، لكن يجب ان نتاكد انه نافع كذلك .

٤- ان الربح الذي يمكن ان يتولد عن بيع الادوية المخالفة للمواصفات ، اذا ما بيعت على انها مطابقة . هو ربح ضخم يغري كثيرا ، وهذا يجعل امر التفتيش عنها ومنع الإتجار فيها في غاية الأهمية .

٥- في عام ١٩٨٨ اصدر الكونجرس الامريكي قانونا يسمح للشركات الامريكية بيع اي دواء غير مسموح باستعماله في امريكا بسبب عدم مطابقته لمواصفاتهم الى اية دولة كانت ، اذا كان ذلك لا يتعارض مع انظمة تلك الدولة .

كل هذا يعني بان على الرقابة الدوائية ان تكون ، واعية مهيئة ، ومنتمية ، وعلى اعلى قدر من الانضباطية والقانونية والقدرة الفنية ، يتطلب هذا كذلك ، ان يكون لديها مختبرا جيدا متكاملا ، وكادرا فنيا عالمياً ، وتشاريع واضحة ، وادارة نزيهة وحصانة أكيدة . واذكر هنا بدواء الثاليدومايد ، والاضرار التي نجمت عنه عند استعماله في اوائل الستينات .

وفي هذا المجال ، صرفنا وقتا ليس بالقليل ، وما زلنا ، لاكتشاف الاخطاء والنواقص لدينا . لقد تبين لي بانه لا يوجد قانون مستقل للدواء في الوزارة ، وان المواد الموجودة لهذا الغرض ، هي جزء من قانون مزاولة مهنة الصيدلة . . . فقمنا كخطوة اولى باحداث مديرية للدواء ، وبدأنا بوضع مشروع قانون مستقل للدواء كما هو في جميع الدول المتقدمة ، سيخرج عنه انظمة عديدة تنظم التعامل مع الدواء ، والسموم ، ومستحضرات التجميل ، والادوية الشعبية وغيرها ، كما تبين ، انه ليس لدينا اي تشريع خاص ينظم الرقابة على عمل الاجهزة والمستلزمات الطبية المستوردة . ان قسما من ادويتنا التي نتداولها غير مسجل ، وبهذا شيء من الخطر ، كما انه مخالف للقانون الحالي ، ولذلك صدرت التعليمات بالبدء بتسجيل جميع الادوية المتداولة ، ونتوقع ان ننتهي من تسجيلها في نهاية هذه السنة وكذلك أدوية الاسنان التي سنعمل على وضع نظام خاص لها لما في ذلك من أهمية وتأثير على الصحة ولضبط تسعيرها .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كلنا نعلم ان بعض الامور ليست كما نرجو ونامل في بعض اجهزتنا . لكن هذه ألاجهزة أجهزة الرقابة ، لا بد ان تكون اقرب ما تكون الى الكمال في عملها . فلا يمكن التهاون على اي خطأ في الاجهزة التي تتعلق بمراقبة الدواء والغذاء .

هذه الاجهزة يجب ان تكون دقيقة ، ونظيفة ، ومنضبطة تحكمها تشاريع واضحة ، ومنتمية . وفوق هذا ، يجب على هذه الاجهزة ان تتمتع بحصانة تحميها من اصحاب المصالح الخاصة .

اننا نعتز بالاردن بالمستوى العالي الذي وصلت اليه صناعة الدواء الاردني ، ونثمن الجهود البالغة التي تبذل للبقاء عليه ، مما فتح له اسواق دول كثيرة ،ومن هنا ، فان المراقبة والتشدد في الابقاء على هذا المستوى هو الكفالة التي تبقي هذا المورد الاقتصادي قائما ، واي خلل في ذلك قد يؤدي الى خسارة .

اننا نشعر بالالم والحسرة عندما نضطر الى اتلاف غذاء او دواء مستورد او مصنّع محليا ، لما في ذلك من هدر لاقتصادنا . ولكن اي تقاعس في هذه الرقابة قد يؤدي الى خسارات وهدر اكبر في حياة الناس ، قد يدمر الناس والاقتصاد معا .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قمت بأعطاء تصريحات عديده للصحف عن نواقص وزارة الصحة قبل تصريحي الاخير ، صرحت عن نقص في بعض الادوية مثلا ، واعترفت بان البيروقراطيه تعرقل الاسراع بتأمين الدواء للمواطن . ليس هذا فقط ، لكنني كنت قد ادليت بتصريحات اعتبرها اكثر خطوره ، لجميع الصحف المحلية ، وبنفس الاسبوع ، فلماذا لم تحدث ضجة كتلك التي حدثت بعد تصريحاتي الاخيرة ؟ إنني اتساءل إن كانت تلك التصريحات قد لمست وتراً مؤلماً عند المواطن ؟

نحن في هذه الوزارة ، وبتأييد كامل من دولة الرئيس ، لم نقم يوما باخفاء صورة عملنا واخطائنا ، ولن نفعل ، فالذي يريد ان يصلح لا بد ان يعترف بالخطأ اولا . واذا كانت الصحافة منفذا اخر للاصلاح ، فلا بأس ، ولكن من المعروف ان لكل صحيفه اسلوبها الخاص بها .

افهم ان يكون هناك بعض التجاوزات من قبل نفر من التجار والمستوردين ، لكن الخوف الكبير ينبع من التكرار والتوسع مما يدفعنا إلى التشدد في تطبيق القانون . أمر لا يرضي من لديه الطمع والجشع في الربح السريع .

ان نشر الحقيقة يؤلم احيانا ، ولكنه يؤلم مرة واحدة ، اذ انه الطريق الوحيد لمنع الالم المستمر ، والضرر الدائم . ان الخسارة المؤقتة التي تنجم عن اعلان الحقيقة تتقزم امام الربح الهائل في معرفة المتعاملين معنا باننا حراس على طعام وشراب ودواء مواطنينا ، وان مصداقيتنا عالية ، يثبت ذلك اننا قادرون على انتقاد انفسنا سرا وعلنا . وفي اعتقادي ، انه عندما يكون اعلان الحقيقة شيئا مزعجا ، يكون اخفاءها شيئا مخيفا واله عندما يكون الحارس مستيقظا ، ينام الناس باطمئنان وسلام .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا بد من قبول تحدي القرن الواحد والعشرين . لا بد من قبول التحدي القادم . واذا كنت اصف التحدي القادم بصفة ما ، فانه تحدي الجودة . فأذا لم نقبل تحديات الجودة ، ربما يجد اطفالنا انفسهم في وضع ثانوي دوما . نذكر هنا بنجاح الحرب التجارية بين الغرب واليابان وعامل الجودة في هذا الصراع . وفي رأيي ، فان من الواجب التركيز على القضايا الاساسية والنواقص التي اثيرت ، لمحاولة اصلاحها بانشاء ادارة للدواء ، واخرى للغذاء .

انني ارجو ان يكون هذا التشدد في تطبيق القانون ، ومحاصرة الفئة القليلة الجشعة من تجار الدواء والغذاء ، رادعا كافيا لهم ، وعامل تطمين لمجلسكم الكريم ورسالة للمواطنين في هذا البلد العربي بان ما يصلهم من دواء وغذاء يمر من خلال الرقابة الدوائية والغذائية لوزارة الصحة التي نعمل بجد على تطويرها وتحديثها .

منذ ان توليت امانة وزارة الصحة بدأت استشعر قلقا جماهيريا ضاغطا تسببه مشاكل الادوية المتنامية متمثلا في كثرة شكاوي المواطنين والمستشفيات والاطباء والصيادلة تطالب بايجاد حل لمشاكل الادوية وضمان جودتها وسلامة استعمالها وطلب الحد من ارتفاع اسعارها المستمر وضمان عدم انقطاعها غير المبرر في الاسواق والمقصود احيانا ، مما كان يحدث اسى يتعمق باستمرار ليس فقط في نفوس العاملين في القطاع الصحي ولكن في نفوس المواطنين واصحاب القرار ايضا تقع مسؤولية التأكد من صلاحية الادوية وسلامة تداولها بين الناس على جهتين اساسيتين في وزارة الصحة : -

اولا : اللجنة الفنية لمراقبة الادوية .
ثانيا : مختبر الرقابة الدوائية .

ومن المعلوم ان الرقابة على الدواء تتضمن امور فنية دقيقة ومطولة شاملة لحركة الدواء منذ وجوده على شكل مادة خام ثم تصنيعه أو استيراده ثم تسجيله وتوزيعه وخزنه ووصفه وصرفه وحتى بعد تناوله ، وعليه فقد تضافرت جهودي وجهود زملائي الوزراء السابقين جميعاً لتدعيم الرقابة على الدواء ، الا انها كانت تصطدم بعقبات كثيرة . من اهمها نقص التشريعات وعدم شموليتها ونقص الامكانات المادية والبشرية المؤهلة تأهيلا عاليا بالاضافة الى سلوك وتوجهات نفر من الوزارة وخارجها تدافع عن مصالح مكتسبة عبر الايام وتقاوم اي تطوير في السياسة الدوائية قد يؤثر على مصالحها معتمدة في ذلك على التشريعات القديمة وقصر مدة وجود الوزير في منصبه مما كان حائلا دون اتباع سياسة دوائية ثابته طويلة المدى في هذا المجال .

ولتوضيح صورة الوضع الحالي لا بد لي من التعرض بايجاز للامور التالية : -

تسجيل الادوية :

يبلغ عدد الادوية المسجلة والمتداولة في المملكة (٣٩٦١) شكلا صيدلانيا كما ان هناك (١٥٩٤) شكلا صيدلانيا ما زالت قيد الدراسة تمهيدا لتسجيلها كما يبلغ عدد الشركات الصانعة المسجلة (٤٥٣) شركة .

يتم تسجيل الادوية والمستحضرات الطبية بقرار من اللجنة الفنية المشكلة بموجب المادة (١٤٤) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢ (مرفق رقم ١)

مرفق رقم (١)

المادة (١٤٠) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ .

- المادة - ١٤٠ -

أ - تتالف اللجنة المذكورة في المادة (١٣٨) من : -

الوكيل	رئيسا
المدير	نائبا للرئيس
رئيس قسم الصيدلة	عضوا
نقيب الاطباء او من ينيبه	عضوا
نقيب الصيادلة او من ينيبه	عضوا
صيدلي وصاحب مستودع يعينهما مجلس النقابة	عضوين
طبيب وصيدلي يعينهما الوزير	عضوين

ب - مدة عضوية الاعضاء الميعنين من الوزير او مجلس النقابة سنتان من تاريخ تعيينهم .

جـ - يكون نصاب جلسات اللجنة قانونيا بحضور اكثرية الاعضاء وتصدر القرارت باغلبية اصوات الحاضرين ولرئيس الجلسة صوت مرجح اذا تساوت الاصوات .

وقد تشكلت اللجنة بموجب المادة (١٤٠) من نفس القانون . (مرفق رقم ٢)

مرفق رقم (٢)

المادة (١٤٤) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ .

المادة - ١٤٤ -

يقدم طلب تسجيل اي دواء من الصيدلي المسؤول عن المستودع او مدير المصنع المحلي مرفقا بما يلي : -

أ - عشرة نماذج اصلية من الدواء مستوفية الشروط المطلوبة وفق احكام هذا القانون .

ب - شهادة من مختبر حكومي للتحليل في بلد المنشأ او مختبر معترف به مصدق من السلطة

المختصة في بلد المنشأ تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعا للمواد الدوائية التي جهز منها الدواء .

جـ - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ أن الدواء المطلوب تسجيله والتصريح بتداوله في المملكة مصرح بأستعماله وتداوله في بلد المنشأ بنفس المواصفات وأنه متداول فعلا هناك .

د - ثلاث نسخ على الاقل من النشرات الخاصة بذلك الدواء مكتوبه بواحدة او اكثر من اللغات العربية او الانجليزية او الفرنسية والتي ستوزع مع المستحضر بالاضافة الى وثيقة من المصنع تبين تاريخ استعماله والاحصائيات العلمية المستخلصة من نتائج تطبيقاته .

هـ - شهادة من السلطة المختصة في بلد المنشأ مصدقة رسميا تبين سعر الدواء للمستهلك في بلد المنشأ .

و - فاتورة اصلية من المصنع المنتج مصدقة من الغرفة التجارية في البلد المصدر تبين السعر الذي سيباع به المستحضر المذكور الى المستورد طالب التسجيل :

أ - آليه التسجيل .

تقوم اللجنة بتسجيل الدواء والمستحضرات الطبية بموجب احكام المادة (١٤٤) من القانون واحكام المادة (٥) من نظام اللجنة الفنية (مرفق رقم ٣) .

مرفق رقم (٣)

المادة (٥) من نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣ .

المادة (٥) تعتمد اللجنة في قبول تسجيل الدواء الاسس التالية : -

أ - فعالية الدواء وتدني سميته .

ب - حاجة السوق الدوائي اليه من حيث فائدة استعماله وقلة مثيلاته .

جـ - كون الدواء المطلوب تسجيله مسموح باستعماله ومستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف ويخضع لنفس شروط الرقابة النوعية التي تخضع لها الادوية المستعملة في بلد المنشأ .

يلاحظ ان جميع الوثائق المطلوبة للتسجيل مصدرها بلد المنشأ ويقدمها المستورد وعليه فان القرار النهائي من اللجنة الفنية يعتمد على وثائق تقدمها الجهات ذات المصلحة ولا تملك اللجنة وسيلة للتأكد من دقتها . اما عن اسس التسجيل فان المادة (٥) من عدم توفّر اختصاص مؤهل اكاديميا خاصة اختصاصي ادوية سريرية او حتى ادوية اساسية فكيف يمكن ان تصدر قرارات مأمونة عن هذه اللجنة تبين فاعلية الدواء ومدى سميته دون تقييم او دراسة من قبل ذوي الاختصاص .

ب - تشكيل اللجنة

استقاء من التقارير العالمية وخاصة من .F.D.A فان تشكيل اللجان الدوائية يحتم مشاركة اصحاب الخبرة العلمية والفنية ممن يستطيعون تقييم الوثائق العلمية والدوائية وعدم مشاركة اي شخص ممن تكون له مصالح تتفق او تتعارض مع عمل هذه اللجنة مع التأكد على سرية العمل بحيث يمتنع على من له علاقة منفعة مما تمكنه من الاستفادة من الوثائق او الاطلاع على وثائق الاخرين فان رجعنا الى تشكيلة اللجنة حسب القانون (مادة ١٤٠ مرفق ٢) نجد ما يلي : -

١- ما اشير اليه اعلاه غير مطبق فعليا حيث يلاحظ ان القانون حدد العضوية واشترط ان يكون ضمن الاعضاء صيدلي ، وصاحب مستودع بالاضافة الى نقيب الصيادلة ومن ينيبه .

٢- ادت تشكيلة اللجنة الى توسيع صلاحية مجلس النقابة مما وردت عليه في المادتين ٤٣،٥ من قانون نقابة الصيادلة (مرفق ٤) حيث اصبح مجلس النقابة يعين ممثلين عنه في اللجنة الفنية وبالتالي اصبح مجلس النقابة يساهم بشكل فعال في تسجيل الادوية والمستحضرات الطبية واغذية الاطفال وكذلك تسعيرها .

مرفق رقم (٤)

المادتين رقم (٥ ، ٤٣) من قانون نقابة الصيادلة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢ .

المادة (٥) – تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الاهداف التالية : -

أ – المحافظة على مصالح المهنة وحمايتها والدفاع عنها وتنظيمها .

ب – التعاون مع الوزارة وجميع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لرفع مستوى الخدمات الصيدلانية والدوائية وتوفيرها لأفراد الجمهور .

جـ – جمع كلمة الصيادلة والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم .

د – المحافظة على اداب المهنة .

هـ – تشجيع البحوث العلمية عامة وفي حقل الدواء بشكل خاص .

و – تأمين الحياة الكريمة للصيادلة وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة .

المادة رقم (٤٣) – تشمل اختصاصات المجلس كل ما يتعلق بشؤون النقابة ومزاولة المهنة وعلى الاخص : -

أ – جميع الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب – النظر في طلبات تسجيل الصيادلة واتخاذ القرارت بشأنها .

جـ – المحافظة على مبادىء المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .

د – ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم والعوائد المستحقة لها .

هـ – دعوة الهيئة العامة للاجتماع وتنفيذ قراراتها .

و – تشكيل اللجان المختلفة التي تتطلبها مصلحة المهنة .

ح – الاشتراك في المؤتمرات ذات العلاقة بالشؤون الدوائية التي تدعي اليها النقابة وانتداب من يمثلها فيها .

ط – اصدار النشرات المهنية .

ي – التوسط بين اعضاء النقابة لحل اية منازعات تتعلق بمزاولة المهنة .

اما مهام اللجنة الفنية التي اصبحت النقابة تساهم بشكل فعال في اعمالها فهي كثيرة من ابرزها حسبما ورد في نظام اللجنة ما يلي : -

أ – التوصية في حظر استيراد اي دواء او تداوله مع شطب تسجيله .

ب – طلب اي كمية من الدواء لتخزينه في المملكة قبل اجازة تسجيله .

جـ – تسجيل او رفض تسجيل اي دواء ورفع التوصيات بشأن السعر .

د – الغاء تسجيل الدواء .

هـ – تحديد الحد الادنى بعبوة او تركيز قوة اي دواء .

و – التنسيب باصدار قائمة باسعار الادوية الدستورية التي لا تحمل اسما تجاريا .

٣- لقد اشترط القانون ان يكون الاعضاء الذين يعينهما مجلس النقابة صيدلي وصاحب مستودع ، وتجدر الاشارة الى ان الصيدلي المعين من قبل المجلس ومنذ وضع نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية عام ٧٣ موضع التنفيذ فانه غالبا ما يكون احد ممثلي الصناعات المحلية واحيانا كان صيدلانيا يمتلك مؤسسة صيدلانية .

اما بالنسبة للطبيب والصيدلاني الذين يعينهما الوزير فانه لغاية ١٩٨٩ كان العضو الصيدلاني الذي يعين من الوزير هو احد الصيادلة العاملين في القطاع الخاص وعادة يكون من الصناعات الدوائية المحلية ومن هنا يتضح بان اربعة من اعضاء اللجنة الفنية هم من الصيادلة العاملين في القطاع الخاص وعلىوجه الخصوص من اصحاب الصناعات الدوائية والمستودعات اضافة الى نقيب الصيادلة ونقيب الاطباء واحد الاطباء وغالبا ما يكون من الخدمات الطبية الملكية وثلاثة اعضاء من وزارة الصحة .

تسعيرة الادوية :

يتم تسعير الدواء بقرار من الوزير بناء على توصية اللجنة الفنية وذلك بموجب احكام المواد

١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ من نظام اللجنة الفنية (مرفق ٥) ويعتمد في ذلك على ما يلي : -

أ - شهادة من بلد المنشأ (المصنع المنتج) توضح سعر الدواء في بلد المنشأ .

ب - فاتورة اصلية مصدقة من بلد المنشأ يبين سعر البيع الى المستورد ، ويلاحظ ان المعلومات المطلوبة في ا ، ب يقدمها المستورد ولا تملك اللجنة وسيلة للتأكد من دقتها .

جـ - سعر الدواء للجمهور في الاسواق العربية والاجنبية وهذه ايضا في الغالب يقدمها المستورد .

د - سعر الادوية المشابهة في التركيب او التأثير في السوق المحلي وهذه الادوية الاخيرة مسعرة في الاصل على نفس الاسس اي بموجب وثائق يقدمها المستورد .

وللتأكد مما ذكرت سابقا تم دراسة اسعار الادوية المطلوبة في عطاءات الوزارة مع اسعار بيعها في الاسواق المطروحة في القطاع الخاص على ضوء التسعيرة المشار إليها أعلاه ويوضح الجدول المرفق نسبة زيادة سعر الأدوية في صيدليات القطاع الخاص عن سعرها في العطاء واني لارجو ان الفت النظر الى العمود الخاص بنسبة زيادة السعر في القطاع الخاص للجمهور واترك امر التعليق عليه لكل واحد منكم .

اسم الدواء لن نذكره ولن نذكر اسم المستودع :

	سعر العطاء	السعر للصيدلي	نسبة الزيادة في سعر الادوية
-١	١ ، ٥٨٩	٢٧ ، —	٪١٦٩٩
-٢	٨٣٨	٧ ، ٣٠٠	٪٨٧١
-٣	٤ ، ٢٠٠	٣٠ ، ٥٠	٪٧١٥
-٤			٪٥٣٧
-٥			٪٣٦٩
-٦			٪٣٦٠
-٧			٪٣٣٥
-٨			٪٣٣٣

تضارب المصالح :

اتضح مما سبق ان القطاع الخاص ممثلا بشكل قوي في اللجنة الفنية مما يؤثر في رسم السياسة الدوائية في المملكة حيث اصبح له دور كبير في وضع سياسة تسجيل وتسعير وتداول وشطب الدواء ويؤكد ذلك كثرة الطلبات برفع اسعار الادوية واحيانا التهديد بعدم استيراد الدواء في حالة رفض طلب رفع السعر واحيانا طلب تسجيل الدواء او رفع سعره مقدما من مستودع له ممثل في اللجنة الفنية ، مرفقا بعض طلبات رفع الاسعار المتكررة .

لاحقاً لكتابنا المقدم لكم بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٨٨ بخصوص طلبنا رفع أسعار أصناف شركة . . المسجلة في الأردن ، فأننا نود اعلامكم أن هذه الشركة تهدد بقطع أصنافها عن سوق الدواء الاردني اذا لم ينظر بطلبها برفع أسعار مستحضراتها .

كتاب أخر ، وبالتالي فأن الشركة ترى أنه من المناسب الان أن ينظر في طلبها وإلا فهي تهدد بأنها لن تستطيع بعد الان من تصدير النوعية الجيدة من أصنافها بالاضافة الى تقليص حجم مبيعاتها مما قد يؤدي إلى قطع مستحضراتها عن سوق الدواء الاردني .

وأجرينا دراسة في الموضوع وإعطاء الاهمية لما شاهدناه من تشدد من قبل الشركة على رفع أسعار تصديرها وبتهديدها بقطع أصنافها عن سوق الدواء الاردني .

الدكتور عبد الله العكايلة : دولة الرئيس ، اذا سمحت معالي الوزير بذكر الاسماء أمام المجلس ، لا مجال للاخفاء .

دولة رئيس المجلس : هدوء رجاءً ، هذا راجع لمعالي الوزير .

معالي وزير الصحة : كتاب وزير الصحة بتاريخ ٢٢ / ٧ / ٨٩ ، الصيدلي المسؤول عن الادوية ، كتاب ، اشارة ان كتاب عطوفة نقيب الصيادلة رقم ن ص / د / ٣٣٩ تاريخ ٨ / ٨ / ٨٩ الذي أرسل الى رئاسة الوزراء وبناء على المؤتمر الصحفي الذي عقد اثر ذلك في نقابة الصيادلة . أرجو اعلامي ان كان في نيتكم اغلاق المستودع والتوقف عن استيراد الادوية حتى اتمكن من تأمين البدائل للسوق المحلي من مصادر اخرى .

وزير الصحة

وايضاً كتاب نقابة الصيادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

نقابة الصيادلة

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان

الرقم : ن ص / د / ٣٩ / ٣٣٩

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٨٩

سيادة رئيس الوزراء الافخم

عمان

تهدى نقابة الصيادلة لسيادتكم اجمل تحياتها وتمنياتها لكم بالصحة والسعادة وبعد .

في ضوء انخفاض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية وتأثير ذلك على استيراد الادوية ، نرجو ان نوضح لسيادتكم ما يلي :

١ - بموجب قانون سابق كانت التسعيرة تعطي صاحب المستودع ربحا قائما ١٥ + ٤ = ١٩٪ ويقدر الربح الصافي بـ ٥٪ من المبيعات .

٢- هذه المعادلة اثبتت نجاحها لمدة ثلاثون سنة بدون مشاكل وكان الاردن . . يعتبر مثالا يحتذى بهذا المجال من البلدان المجاوره .

٣- عندما تغير سعر صرف الدينار وامام وعود المسؤلين استمرت مستودعات الادويه باستيراد الدواء لتلبية حاجة المريض والزمت نفسها بالاسعار القديمة على حساب سعر الدولار بـ (٤٧٤) فلسا . وكانت من جراء ذلك تحقق خسارة ما بين ٢٠ - ٥٤٪ احيانا على اساس سعر تعادل الدولار ٨٥٠ فلسا .

٤- تحملت المستودعات هذه الاعباء التي فاقت قدرتها في معظم الاحيان بأمل ان تجد الحكومة حلول للمستقبل وحرصا منها على تلبية حاجة البلد والمواطن من العلاج خلال هذه المدة .

٥- اصدرت وزارة الصحة بتاريخ ١ / ٨ / ٨٩ حلا غير مكتمل حددت بموجبه الادوية (الحياتية الحاسمة) ووعدت بتوفير عملات لهذه القائمة المعلنة بالسعر الرسمي (٥٧٢) فلسا للدولار الواحد.

٦- تشكل هذه القائمة نسبة ضئيلة قد لا تتجاوز ٥ - ٧٪ من مجموع استيراد الاردن من الادوية .

٧- لم يعالج مصير بقية الاصناف وهل يمنع استيرادها ام تعوم الاسعار .

٨- لا نريد ان نبحث اذا كانت القائمة (الحياتيه الحاسمه) قابله للجدل ام لا ولكن نود ان نعرض على سيادتكم وضع المستودعات نتيجة هذا القرار .

٩- لقد تحملت مستودعات الادوية في الفترة الماضية خسارة فاقت في معظم الاحيان كامل رؤوس اموالها نتيجة لالتزامها باخلاقيات التعامل وبانتشار قرارات ايجابية قابلة للتطبيق ، ولكن وبغياب هذه القرارات نرجو ان نضع بين يدى سيادتكم الحلين التاليين :

أ - تلتزم المستودعات باسعار الادوية (الحياتيه الحاسمه) وتعوم بقية الاصناف لتسعر كل شحنه حسب كلفتها عند ورودها بالسعر السائد .

ب - واذا تعذر حل بند (أ) فانه ولا شك ستقوم معظم المستودعات بتصفية الكميات الموجوده في مخازنها مع استعدادنا الكامل للتعاون معكم لتسليم هذه المهمه للجهة التي تحددونها .

واخيرا انه ليحدونا الامل ان نجد عند سيادتكم الحل الامثل للمسألة الدوائية لتوفير الدواء الجيد للمواطن وبالاسعار التي تكفل للمستورد الاستمرارية في تقديم خدماته على افضل وجه ممكن للوطن والمواطنين .

شاكرين لكم اهتمامكم بهذا الموضوع الحساس

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديرنا واحترامنا ، ، ،

نقيب الصيادلة

الصيدلي تيسير الحمصي

الرقابة الدوائية :

يعتبر مختبر الرقابة الدوائية احد الدعامتين التي تعتمد عليهما الوزارة في الرقابة على الدواء الا ان هذا المختبر يعاني منذ انشاءه في الثمانيات من نقص في : -

١- التشريعات اللازمة لعمله ومنها : -

أ - نظام يحكم عمل المختبر .

ب - ضبط الجودة في الاداء Quality Assurance System

٢- الاجهزة الضرورية : يفتقر المختبر الى العديد من الاجهزة الضرورية مثل : -

أ - جهاز فحص الاحماض الامينية .

ب - جهاز كلدال متقدم لتحديد كمية النيتروجين في بعض العينات بالاضافة الى تقطير النيتروجين (Kjeldhl D istillatiom) .

جـ - جهاز فحص الشوائب (Coutler counter Apparatus) .

علاوة على عدم توفر هذه الاجهزة فان بعض الاجهزة كان معطلا كليا او جزئيا والبعض الاخر متوفر بدرجة غير كافية .

٣- الكادر العامل :

يفتقر المختبر الى المؤهلين من حملة الدرجات العليا في التخصصات التي يعتبر وجودها من صميم عمل المختبر .

أ - Physical Pharmacist صيدلاني فيزيائي .

ب - Pharmaciutical Microbiobloist صيدلاني جرثومي .

جـ - Chemical Analyst محلل كيماوي .

د - Quality Control Specialist

هـ - Quality Assurance (ضبط النوعية ، وضبط الجودة) .

علاوة على ما تقدم فان الكادر الحالي بحاجة إلى التدريب والتعليم المستمرين لمواكبة التطور السريع الضروري لاتقان العمل .

٤- الامور الادارية :

يفتقر المختبر الى :

أ - ادارة المعلومات Information System Management مما ادى إلى افتقار نظام توثيق ومتابعة لضبط عملية تداول الادوية .

ب - عدم وجود اسس معتمدة للتقييم المستمر للشركات الصانعة للدواء .

جـ - عدم وجود اسس معتمدة لاستلام العينات كما انه لا توجد سجلات توضح كميات العينات المستلمة مما دعا الى تراكم الادوية .

د - عدم وجود معايير معتمدة لاعادة فحص العينات غير المطابقة مما يؤدي الى صدور تقارير غير متطابقة للمادة الواحدة ، (مثال ذلك مادة البنج ومادة القطن و Phenergem Expectorant) .

هـ عدم وجود مراجع علمية متطورة حيث ان الموجود دساتير ادوية قديمة مما جعل الاعتماد الكلي على المعلومات والمواصفات الخاصة بالشركات الصانعة لهذه الادوية وهذا الامر يضعف مسؤولية الرقابة الدوائية .

الا ان المختبر تمكن من اكتشاف ما مجموعة (١٠٦٤) شكل صيدلاني غير مطابق مخبريا وتبين (المرفق رقم ١١) العدد سنويا منذ عام ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٣ .

مرفق رقم (١١)

العينات غير المطابقة في مختبر الرقابة الدوائية

السنة	عدد العينات	عدد العينات الغير مطابقة
١٩٩٠	٦٤٧٢ لغاية ٤ / ١١	١٨٧
١٩٩١	٦٧١٧	٢٣٥
١٩٩٢	٩٤٨٩	٤٥١
١٩٩٣	٩٣٣٥	١٩٠

مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي : -

أ - لا يقوم المختبر ولا تتوفر لديه الامكانيات لاجراء كامل الفحوصات المطلوبةوخاصة ما يتعلق بالتحقق من المادة الفعالة وتقدير كميتها في المستحضر الدوائي ويكتفى بالفحوص الشكلية مطابقة اسم الدواء وشكل الكرتونه وعلى سبيل المثال فقد تم فحص ٣٦ شكلا صيدلانيا لعام ١٩٩٣ ظاهريا فقط .

ب - لو ان المختبر يجري كامل الفحوصات لوجدنا ان عدد التشغيلات غير المطابقة سيرتفع الى اكثر مما ورد في (المرفق رقم ١١) مما يعني انه قد يوجد في الاسواق علاجات غير مفحوصة ولكنها متداولة .

العطاءات والمواصفات :

أ. المواصفات

تقوم وزارة الصحة بطرح عطاءات لالاف المواد وبملايين الدنانير سنويا لشراء ادوية ولوازم واجهزة طبية وغير طبية ، ومن المؤسف عدم وجود مواصفات معتمدة لكثير من هذه المواد مما ادى ذلك الى : -

- تأخير العطاءات لصعوبة دراستها من قبل اللجان الفنية ولجنة العطاءات المركزية .
- فقدان المخصصات المالية لانتهاء السنة المالية قبل امكانية الاحالة .
- وضع مواصفات موجهة لشركات محددة لا تنطبق الا على منتجاتها مثل هذه المواصفات (مرفق رقم ١٢) .

- سهولة اعتراض المتعهد على الاحالة المبدئية والنهائية .

- سهولة اعتراض المتعهد على النتائج المخبرية بسبب عدم وضوح المواصفات ودقتها .

ولتلافي هذه السلبيات صدرت تعليمات للمسؤولين في الوزارة لوضع مواصفات لكل مادة يتم شراؤها في وزارة الصحة كما تم وضع آلية عمل لانجاز المطلوب بالتعاون مع الجهات الاخرى مثل الخدمات الطبية الملكية والجمعية العلمية الملكية وعلى ان يتم توثيق هذه المواصفات في مركز المعلومات وفي الحاسوب وان يتم معالجتها دوريا بحيث تتناسب مع التطورات العلمية الحديثة مع الاخذ بعين الاعتبار لدى معالجتها المشاكل التي تواجه اللجان المختلفة اثناء مراحل احالة العطاء .

ب- تقدير الكميات :

لم تكن عملية تقدير الكميات المطلوبة للعطاءات تتم على الاسس العلمية المعروفة المبنية على المعلومات الضرورية واحيانا بحجة عدم توفر هذه المعلومات او وجودها مبعثرة في عدة مديريات وقد ادى ذلك الى : -

- نقص حاد في بعض المواد وخاصة الادوية والمستهلكات الطبية وبالتالي ضرورة شرائها اما بوصفات طبية او شراء محلي وعلى حساب التأمين الصحي وباسعار عالية .
- زيادة كبيرة في بعض المواد والادوية مما ادى الى انتهاء فعاليتها واتلافها او تنتظر الاتلاف معروضة على القضاء مثل علاجات الامراض النفسية والانسولين ومدرات البول وبعض المضادات الحيوية ومخدر الاسنان بالرغم من التبرع بنسبة كبيرة منها لجهات عديدة وتوزيع البعض الاخر على المستشفيات ومديريات الصحة .
- تراكم بعض المواد بكميات كبيرة لا لزوم لها مثل قطع غيار اجهزة الاسنان المتراكمة في مستودع التصليح .

ولتلافي ذلك في المستقبل فقد او عزت للمسؤولين بجرد المستودعات واعادة دراسة العطاءات ومنها عطاء المستشفيات الجديدة والمقدرة بحوالي سبعة ملايين دينار بعد ان تم طرح العطاءات واستلام العروض وتبين بعد اعادة الدراسة الخلل الكبير بالمواصفات المطروحة والكميات وقد بدأ العمل بوضع آلية واسس لمعرفة الاحتياجات الفعلية .

جـ - الاسعار : -

اعتقد حكينا في الاسعار ، لوحظ بعد مقارنة أسعار الادوية وهنالك مرفق رقم " ٧ " وردت هنا الاسعار بالعطاءات لأننا نتكلم عن العطاءات ، وكذلك نبين أن الزيادة بالمئة . ٥١٣٪ ، ٤٩٠٪ ، ٣٠٩٪ ، ٣٠٧٪ . . . الخ وهنالك أرقام صغيرة كذلك ١٦٥٪ ، ١٧٠٪ .

وفي بعض الاحيان تتعرض الوزارة الى محاولات استغلال من قبل بعض المتعهدين والذين

يحتكرون السوق بصفتهم وكلاء وحيدين ويطلبون اسعار خيالية ومثال ذلك دواء السرطان والذي عرضه المتعهد بسعر ٩٨٥ ، ١١٩ دينار للحقنة الواحدة وبعد التفاوض معه من قبل لجنة العطاءات وافق على تخفيض السعر الى ٥٧ دينارا وتقديم ٣٠ حقنة مجانا اي بفارق قدرة ٦٣ دينارا للحقنة الواحدة بالاضافة الى ما قدمه مجاناً (مرفق رقم ١٣) .

التجاوزات والضغوطات :

١- الطلبات المتكررة لرفع الاسعار مقرونا بالتهديد بعدم استيراد الدواء في حالة عدم الاستجابة للطلب وقد تم شرح ذلك سابقا .

٢- الادوية المهربة : من خلال الجولات التفتيشية التي تقوم بها اجهزة الوزارة وفقا لاحكام القانون يتم اكتشاف كميات من الادوية المهربة من الدول المجاورة (مرفق رقم ١٤) .

أمثلة بسيطة من المرفق « ١٤ »

٥- بتاريخ ١٠ / ١٢ / ٨٨ تم ضبط أدوية (مدير بريد الزرقاء / الاوسط) مستحضرات واردة في الجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية - تمت مصادرتها . (مرفق رقم (٥)) .

٦- بتاريخ ١٠ / ٥ / ٨٩ كتاب موجه من مدير جمرك عمان الى مدير الصيدلة والرقابة بضبط (١٩٩) ابره Voitaren + ٣٨ علبه Librax لدى جمرك الرمثا - مرفق رقم (٦) .

لا يوجد اجراء بالمقابل من مدير الصيدلة .

١٩- كتاب بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٩٢ لمدير عام الجمارك حول ادوية عدد (٤) قيمتها ٥٩ ، ١١١٤ دينار ضبطت مع المواطن العراقي خليل فيحان ارسلت للدائرة ليتم اتلافها حسب الاصول (مرفق رقم ٢٠) .

٣- الادوية غير المسجلة : تشير القيود ان هناك تجاوزات بدخول ادوية غير مسجلة بما فيها الامصال حيث ادخل من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ ما مجموعة (١٥٢) صنف من اصل (٦٠٣) (مرفق رقم ١٥) وهنا تجدر الاشارة الى ان عطاءات الدولة أيضاً تتجاوز عن شرط التسجيل .

مرفق رقم (١٥)

جدول بأعداد الادوية غير المسجلة التي ادخلت الى البلاد

السنة	غير المسجل	المسجل / للعام
١٩٩٠	٤٤	٧٦
١٩٩١	٢٤	١٣٩
١٩٩٢	٣٨	١٤٠
١٩٩٣	٤٤ + ٢ حليب	٢٤٨
المجموع	١٥٢	٦٠٣

للتذكير : - غير المسجل هو المتداول وغير مفحوص مخبرياً ولم يدفع عنه رسوم تسجيل ، أي أن هنالك مخالفات ادارية وفنية ومالية .

كما تتداول ادوية للقطاع الخاص (بالاسم التجاري او الجنسي) لم تخضع للتحليل في مختبر الرقابة الدوائية ولم يتم دفع رسوم تسجيل لها كونها غير مسجلة .

٤- الادوية منتهية المفعول : في بعض الاحيان يكتشف المفتشون ان بعض الادوية المعروضة للبيع منتهية المفعول ومن المعلوم ان من المتعذر وضع مفتش في كل مكان وزمان بل لا بد ان يعتمد الامر على الرقابة الذاتيه والانتماء الوطني والمهني .

٥- بالاضافة الى الادوية المهربة يتم احيانا اكتشاف ادوية معروضة للبيع الا انها موسومة بما يفيد انها مباعة للقطاع العام ، وقد قامت الوزارة بمخاطبة الجهات القضائية والنقابية (صيدلة واطباء) لمتابعة الموضوع (النائب العام) .

٦- عندما تحتاج الوزارة إلى دواء معين ليس له سوى وكيل واحد فانها تخضع لضغوط رفع السعر واحيانا بشكل خيالي كما تبين وتجد الوزارة نفسها في موقف حرج ويمكن للوزارة اعطاء مثال واضح حصل معي شخصياً مؤخراً .

٧- عدم متابعة تقارير الادوية غير المطابقة واحيانا السماح باعادة فحص العينة مما يؤدي الى تضارب التقارير او السماح لصاحب المادة ارسال عينات لتحليلها خارج البلاد واعادتها الينا .

مرفقا تقرير تفصيلي متعلق بالتفتيش (المرفق رقم ١٦) .

مرفق رقم (١٦)

خلاصة المخالفات جراء التفتيش الصيدلاني

اثناء قيام الصيادلة المفتشون بالتفتيش على الصيدليات العامة في المملكة وجدت مخالفات كبيرة في هذه الصيدليات مثل : -

اولا : - المخالفات المكتشفة لأصحاب المستودعات : -

١- خلال التفتيش على مستودعات الادوية وجدنا ان بعض عينات الادوية غير موسومه اصوليا من الشركة الصانعة ويقوم المستودع بوسمه (بالختم الحبر) داخل المستودع بإشراف احد المساعدين من الدائرة وهذا يخالف قانون مزاولة مهنة الصيدلة .

٢- ان بعض العينات الادوية تحمل رقم تشغيلة نفس رقم التشغيلة للمستحضر الاصلي والامثلة كثيرة .

ثانيا : - المخالفات المكتشفة بالصيدليات :

١- القيام ببيع ادوية مهربة من خارج البلاد .

٢- القيام ببيع ادوية داخل الصيدليات مباعة لوزارة الصحة .

٣- القيام ببيع عينات طبية مجانية غير مخصصة للبيع .

٤- بيع ادوية منتهية المفعول بأخفاء التاريخ بطرق مختلفة .

٥- التلاعب بالاسعار المقرره .

٦- جمع علب فارغة للادوية بقصد تعبئتها فيما بعد بعينات مجانية او ادوية مهربة او غير ذلك .

٧- بيع مهدئات نفسية وادوية حاوية على مخدرات بدون وصفة طبية .

٨- اما التجاوزات المالية فقد وردت في تقارير ديوان المحاسبة .

على ضوء ما تقدم تدركون ايها الاخوة مدى الحاجة لعمل الكثير من اجل تحسين مستوى الرقابة على الدواء سواء من خلال اللجنة الفنية او مختبر الرقابة الدوائية وذلك حماية للمواطن من اخطار الادوية وتعلمون ان كل الادوية ضارة ما لم يتم التعامل معها على الاسس الصحية السليمة ،

ولكي يطمئن المواطن ان ما يتناوله من دواء في مواصفاته عن تلك المعتمدة في الدول المتقدمة ، ورغم الجهود المضنية لوزراء الصحة السابقين في هذا المجال فما زالت هناك الحاجة لعمل الكثير واغلاق ما تبقى من ثغرات وايقاف الممارسات الخاطئة . وهناك ملاحق سأذكر أسمائها .

الملاحق

١- ملف الادوية التي يتم السماح باستيرادها (قطاع عام وقطاع خاص وهي غير مسجلة) (ملحق رقم ١) .

٢- ملف طلبات رفع الاسعار وكتب التهديد (ملحق رقم ٢) .

٣- ملف عطاءات الوزارة مقارنة باسعار الصيدلي (ملحق رقم ٣) .

٤- ملف المساعدات والتبرعات (ملحق رقم ٤) .

٥- ملف الانسولين (ملحق رقم ٥) .

٦- ملف الاحالة الى النائب العام ونقيب الصيادلة ونقيب الاطباء بالمخالفات (ملحق رقم ٦) .

٧- ملف الغاء وتعديل الكميات الخاصة بالعطاءات (ملحق رقم ٧) .

٨- ملف سوء تقدير الكميات (ملحق رقم ٨) .

٩- ملف تقارير التفتيش (المخالفات الاجمالية) (ملحق رقم ٩) .

١٠ - ملف علاجات الامراض النفسية (ملحق رقم ١٠) .

١١- ملف جرد صيدلية عيادات الاختصاص في مستشفى البشير (ملحق رقم ١٠) .

١٢- ملف مخالفات وسم العينة (ملحق رقم ١٢) .

١٣- ملف التجاوزات الادارية / التقارير المعلقة (ملحق رقم ١٣) .

١٤- ملف تقارير الادوية المفحوصة ظاهريا (ملحق رقم ١٤) .

١٥- ملف تشكيلة اللجنة الفنية لمراقبة الادوية (ملحق رقم ١٥) .

١٦- ملف الادوية المهربة (ملحق رقم ١٦) .

١٧- ملف القطن (ملحق رقم ١٧) .

١٨- ملف البنج (ملحق رقم ١٨) .

١٩- تقرير USAID عن مختبر الرقابة الدوائية (ملحق رقم ١٩) .

وارجو هنا أن أتلو فقط أحد التقارير الذي خرج من مختبر الرقابة الدوائية سنة ١٩٨٩ .

لاحقاً لتقريرنا المخبري رقم ٩٢٨ / ٣ / ٨٩٦ تاريخ ٤ / ٦ / ١٩٨٩ المتعلق بالمستحضر الصيدلاني . . . رقم التشغيلة . . والذي أفاد بعدم مطابقة المستحضر بسبب التلوث الجرثومي . ولقناعة بأنفسنا قمنا باعادة تحليل هذا المستحضر وعلى عينات أكثر عدداً ، فتبين أن ما يبدو تلوثاً هو بالواقع تفاعل بين مركبات وسط الزراعة وثيوكبريتات الصوديوم ، وعليه فأن هذا المستحضر يعتبر مطابقاً للمواصفات ولا مانع من استلامه بعد إجراءاتكم .

ملف الصيدلة : -

الحقيقة يا اخوان كل ما في الملف مواد وقوانين ، ما حدث أنه في النهاية وجدت نفسي بأنني أمام مشكلة تفرغ الصيادلة ، وجدت نفسي انني أمام اربعة تشريعات .

المادة رقم "١٢" من قانون "٤٣" سنة ١٩٧٢ يقر بأنه على الصيدلاني صاحب الصيدلية ان يتفرغ ، وبسبب ذلك فقد أرسل عدة وزراء صحة سابقون إلى نقابة الصيادلة يذكرونهم بهذا القانون ، بهذه المادة ، ويطلبون اليهم توفيق أوضاعهم مع أحكام القانون . واستمرت هذه من سنة ١٩٧٢ الى أن جاء اخي وصديقي الدكتور عارف وكتب كتاباً اخر بنفس المعنى للصيادلة بأن يجب عليكم أن توفقوا أوضاعكم حسب المادة "١٢" من قانون مزاولة مهنة الصيدلة .

تحدى الاخوان الصيادلة هذا الرأي وكان لهم رأي أخر ، فطعنوا بتفسير هذه المادة .

ردت محكمة العدل العليا الطعون شكلاً ومضموناً وقررت بأن ما طلبه وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة هو على حق ويجب تطبيق القانون . وأعطاهم مدة ثلاثة أشهر لتوفيق أوضاعهم مع أحكام هذا القانون .

بعد ذلك جاءت الحكومة الجديدة واستلمت موقعي واستمريت بما بدأه زميلي . كانت هي عبارة عن استمرار لما قام به زميلي من تطبيق القانون .

فأعطيت مهلة أخرى لاخواني الصيادلة ، والكثير منهم أصدقاء خاصين وشخصيين لي ، لتوفيق أوضاعهم مع أحكام المادة "١٢" من قانون مزاولة المهنة وقرار محكمة العدل العليا . وبدأت أصدر اليهم كل شهر كتاب أذكرهم بأنني في نهاية السنة ، أي بعد انقضاء مدة ستة أشهر ، سأقوم بتطبيق احكام القانون . لم يحدث أي شيء ولم يقوموا بتوفيق أوضاعهم ، وأعتقدوا ، ولهم الحق طبعاً ، أن التفسير ربما لا يكون صحيحاً .

قبل نهاية موعد بداية تنفيذ القانون طلبوا مني أن اغير القانون ، وأنا معهم ولا أمانع اطلاقاً اذا طلبت الجهة المسؤولة بتغيير القانون أن نغير القانون . ولكن طلبنا منهم أن يجتمعوا كنقابة عامة وتصدر النقابة ، يعني أكثر الاصوات يؤيدوا تغيير القانون . وبالفعل اجتمعوا لكن بعد ١/ ١ / ٩٤ اجتمعوا في ٣ / ١ / ٩٤ وخرج القرار بالأكثرية برغبتهم بتغيير القانون وفعلا صدر قرار من عندنا بمحاولة تغيير القانون بالطرق التشريعية . في

هذه الاثناء كذلك بينوا أنه ربما يكون قرار محكمة العدل العليا ليس هو التفسير الصحيح للمادة "١٢" فاجتمع ديوان تفسير القوانين وخرج بتفسير اخر لمادة التفرغ .

اخواني ، قبل أن أحضر الى وزارة الصحة لم أفحص بالقانون ولا أفهم بالقانون ، أنا لدي مستشارين قانونيين وأنا اطبق ما يأتيني . اذا قالوا لي طبق هذا القانون أطبقه ما فيه مشكلة .

لكن الان وجدت نفسي أمام أربعة تشاريع ، المادة "١٢" من قانون مزاولة المهنة تقول يجب على الصيدلي صاحب الصيدلية أن يتفرغ . قرار محكمة العدل العليا يقر بأن هذا صحيح ، تفسير عام ١٩٧٥ وتفسير عام ١٩٩٣ . هذا هو الوضع ، وأي شخص يعتقد نتيجة هذه بأنني تعرضت للقضاء أو أن هذا يفسر بأنه بيني وبين الرئيس خلاف حاد فأرجو ان يزيل هذا من ذهنه تماماً . فأنا أختلف مع الرئيس يومياً واتفق يومياً ، لكني الان ولا أزال للآن لست أدري اي شيء أطبق فهنالك أربعة تشاريع وربما هذا هو القانون ، لست أدري ! !

دولة الرئيس ، حضرات النواب الأكارم .

فيما يتعلق بالغذاء ، ان ملخص ما أريد ان اعرضه عليكم هو كما يلي وأرجو أن يكون لديكم الصبر .

- انه ما لم يوجد قانون للغذاء في أي دولة .

- وما لم توجد انظمة وتعليمات تفصيلية بكل ما يتعلق بسلامة الغذاء صادرة بموجب قانون الغذاء .

- وما لم تكن المادة الأولية المصنوع منها الغذاء مستخرجة من حقول غير موبوءة وغير معرضة للملوثات الخطره ومن حيوانات سليمة صحيا بطرق صحية من قبل عاملين اصحاء في اجسامهم وعاداتهم .

- وما لم تكن قد تمت مراقبتها في الحقل أو في المزرعة من قبل مختصين حكوميين أكفّاء .

- وما لم تكن تلك المراقبة مخّولة بموجب القانون .

- وما لم تكن صحة وسلامة الغذاء تحت سيطرة جهة واحده لديها الصلاحيات وتتحمل كافة المسؤوليات .

- وما لم يتم تجهيز المنتجات الحيوانية للتصنيع بعد اجازتها طبياً في اللحوم وبعد التقيد بتعليمات قانون الغذاء وانظمته .

- وما لم تكن الأوعية التي تعبأ بها المادة الأولية في الحقل مأمونة صحيا اي لا تضيف من مكوناتها أو ملوثاتها الى الغذاء شيئا لتصبح جزءا من الغذاء .

- وما لم يتم نقلها من الحقل الى مكان التخزين في المصنع أو في سواه بطرق صحية سليمة تحفظ الغذاء من التلوث ومن الحرارة ومن الضوء ومن الهواء في المنتجات الحيوانية ومن الحشرات والطفيليات والقوارض .

- وما لم تكن المواد الأولية محافظ على قيمتها الغذائية بطرق التداول السليم ومن ضمنها النقل والتخزين .

- وما لم تكن نظيفة .

- وما لم تخزن في المصنع تهيئة لتصنيعها في اماكن نظيفة حائزه على الشروط الصحية المقررة وفق القانون مخصصة لكل صنف من الغذاء بحيث تحافظ عليه من التلوث وتحافظ عليه من التلف التدريجي بحفظها مبردة أو مجمدة وفق درجات الحرارة المقرره لها .

وما لم يكن المصنع مرخصا صحيا لدى توفر كافة المتطلبات الصحية فيه المقرره بموجب القانون ومن ضمنها المأمونية الصحية للمواد المصنوعة منها الماكنات والأدوات .

- وما لم تكن خطوات التصنيع والمراقبة الذاتية مدونة في سجلات رسمية في المصنع يمكن مراقبتها رسميا .

- وما لم يكن العاملون اصحاء في اجسامهم وعاداتهم بموجب شهادات يؤكدها التفتيش الصحي الفجائي .

- وما لم تتوفر في المصنع المراقبة الصحية الذاتية المسؤولة لكل ما هو في المصنع أو ما يجاوره .

- وما لم تمنع كافة خطوات التداول والتصنيع من تلوث الغذاء في اي مرحلة من مراحله .

وما لم يتم التقيد المطلق بالتعليمات الصحية كالمتعلقة بالمضافات الغذائية المسموح باستعمالها .

- وما لم يتم تطهير المصنع في ساعات محددة بالطرق الصحية المقرره من قبل منظمة الصحة العالمية مدونة في سجلات المصنع بحيث يسهل التفتيش عليها رسمياً .

- وما لم تحفظ المطهرات والكيماويات في اماكن مغلقة بعيدة عن اماكن تداول الغذاء .

- وما لم يتم تصنيع وتعبئة المنتجات بطرق الية في اوعية مثبت مأمونيتها صحيا .

- وما لم يتم طبع المعلومات المطلوبة عن الغذاء على العبوة مباشرة أو على بطاقة يصعب ازالتها.

- وما لم تدون المعلومات على العبوات بأمانة وصدق ووضوح .

- وما لم يتم تخزين المستحضر وفق المقرر رسميا لمثل هذا الغذاء .

- وما لم ينقل المستحضر الى بائع المفرق بالطرق الصحية المقرره رسميا .

- وما لم يخزن ويعرض للبيع المستحضر من قبل بائع المفّرق وفق المقرر لذلك الغذاء رسميا.

- وما لم يكن مراقب الاغذية الرسمية مؤهل علميا وعمليا امينا صادقا منتميا .

- وما لم يكن الرؤوساء اطباء اخصائيين في الصحة العامة والطب الوقائي .

- وما لم تكن الادارة العامة العليا المسؤولة عن سلامة الغذاء التي تضع التعليمات الصحية وتشرف على تطبيقها يرأسها طبيب اختصاصي صحة عامة وطب وقائي يساعده مجموعة من العلماء الاخصائيين من اطباء واطباء بيطرين وصياده ومايكروبيولوجيين وتغذويين صحيين وحقوقيين ومفتشي اغذية مؤهلين علميا .

- وما لم تتوفر مختبرات مركزية في الادارة العليا تتوفر بها كافة الكفاءات العلمية العالية المختصة المجربة والاجهزة المخبرية المتطوره القادره على فحص اي مادة غذائية لأي غرض كان ابتداء من قيمتها الغذائية وانتهاء بملوثاتها من

المبيدات الحشرية والهورمونات كما ونوعا ومضافاتها الغذائية كافة .

– وما لم يتوفر في كل محافظة مختبر غذائي رسمي قادر علىاجراء الفحوصات الجرثومية والحسية والعديد من الفحوصات الضمنية .

– وانه ما لم يتم معرفة اسماء وعناوين كافة المصانع الغذائية المصدرة للأغذية إلى الاردن بكميات كبيرة نسبيا ومنتظمة والطلب من سفاراتنا تقييمها صحيا بعد تزويدها بطريقة القيام بذلك او بارسال مندوبين عن الادارة المسؤولة الى تلك المصانع لتقييمها صحيا ومن ثم استمرار السماح بالاستيراد منها أو عدمه .

– وانه ما لم يتوقف فورا اعطاء رخص استيراد الاغذية الا بعد موافقة السلطة الصحية المختصة بسلامة الغذاء .

– وانه ما لم يتوقف فورا وضع الشروط المتعلقة بسلامة الغذاء من قبل مؤسسات الدولة المختلفة لاستيراد الاغذية الا عن طريق المؤسسة الصحية المسؤولة عن سلامته .

– وانه ما لم يتوقف فورا وضع الشروط المتعلقة بسلامة الغذاء من قبل مؤسسات الدولة المختلفة لاستيراد الاغذية الا عن طريق المؤسسة الصحية المسؤولة عن سلامته .

– وانه ما لم توضع مواصفات المواد الغذائية من قبل السلطة الصحية المسؤولة اولا واخيرا عن سلامة هذه الاغذية . . . الخ .

ما لم يتم كل هذا لا تكون الرقابة الصحية كاملة على الغذاء .

سأورد هنا بعض الامثلة التي تجابهها وزارة الصحة بسبب الضغوط التي وضعت على زملائي قبل أن توضع علي .

– غش الغذاء من شركة عالمية مشهورة .

على أثر ورود معلومات عن احتمال تلوث منتجات شركة كذا من اللحوم بمنتجات الخنزير تم مخاطبة الشركة بكتابنا رقم ٤٨ / ١٣ / ١٨٠ تاريخ ١٩٩٤ واعلامها أنه سيتم تحويلها للقضاء اذا ثبت مثل هذا التلوث .

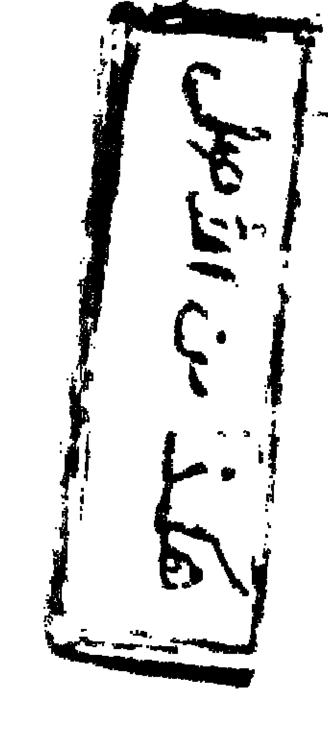
أجابتنا الشركة بفاكس تعترف ضمناً بالموضوع وتقول أنها أصدرت طلبات لوكلائها لسحب كامل منتجات الشركة من الاسواق العربية .

تسويق اسماك اكتشف انها غير صالحة رغم انها فحصت وقت دخولها في مختبر الجمارك / العقبة ووجدها صالحة (ازدواجية ونقص كفاءة) .

وردت ارسالية اسماك عرموط مقطوع الراس تحمل تاريخ انتاج ٣٠ / ١١ / ١٩٩٠ وانتهاء ٣٠ / ١١ / ١٩٩١ بالمعاملة الجمركية ٥٠ / ٩٠ م ح تاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٩١ فحصت بمختبر الجمارك / العقبة وصدر التقرير رقم ٤ / ١٢١٨ / ٥٨٧ تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩١ بصلاحيتها .

اثناء تسويقها وعرضها للبيع وردت شكاوي من المواطنين بوجود اجسام غريبة بالاسماك تم اخذ عينات منها وفحصها في مختبرات الصحة وتبين عدم صلاحياتها لاحتوائها على شرانق وديدان ديفولي بتربوم لاتوم .

تم حجز الكميات المتواجدة في مستودعات المستورد والتعميم عنها وبينت الفحوصات اللاحقة عدم صلاحيتها .



تم اعلام دولة رئيس الوزراء انه لا يمكن السماح بتسويق هذه الاسماك .

تقدم صاحب العلاقة بدعوى للقضاء واجابت وزارة الصحة عطوفة النائب العام بكتابنا رقم ر ص ٤٨ / ١٣ / ٥ / ٢١٤٥ تاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٩٣ .

اتلاف المحاصيل الزراعية في سيل الزرقاء بسبب تلوثها

نظرا لتلوث معظم المحاصيل الزراعية / الخضروات التي تسقى / من الخربة السمراء / سيل الزرقاء وحتى سد الملك طلال .

صدر كتابنا رقم ر ص ٣١ / ٣ / ٢ / ٧٢٦٠ تاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٩٢ باتلاف كافة هذه المحاصيل حيث كانت المساحة المتلفة ١٦٥٢ دونما وما زلنا .

– منتجات شيكولاته يدخل فيها الحليب من السوق المحلي رغم قرار المنح . رغم قرار وزارة الصحة بمنع استيراد كافة منتجات الابقار والمواد التي يدخل فيها منتجات الابقار من احدى الدول لسبب مرض جنون البقر الا أنها تتواجد في الاسواق شيكولاته من هذا النوع .

تم مخاطبة الجهات المعنية لتشديد الرقابة وتكثيف اجراءات المنع وتحويل الامر للقضاء .

بموجب كتابنا رص / ٤٨ / ١٣ / ٧ / ٣٩٩٢ سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٣ .
جنون البقر وأعتقد أننا تكلمنا عنه .

قررت الوزارة منع استيراد كافة منتجات الابقار من دول خارجية وكذلك منع استيراد منتجات الحليب ايضا وذلك بسبب انتشار مرض جنون البقر فيها ولان طبيعة المرض وطرق انتشاره غير معروفة ولان الوفاة هي النتيجة الحتمية في حال الاصابة .

رغم كل الضغوط التجارية المستمرة فان السلطة الصحية الأردنية لم تستجب لذلك .

اخر المستجدات والمؤشرات تشير الى احتمال انتقال المرض للانسان .

منتجات ملوثة بالافلاتوكسين

تم رفض ادخال مواد غذائية وخاصة من المكسرات والبذور لاحتوائها على مركب الافلاتوكسين B 1 الخطر جدا والمسرطن .

ودائماً هنالك ضغوط متكررة للسماح باعادة الفحص والسماح بادخال هذه المنتجات .

– التضليل والتحايل على التعليمات .

وصلت ارسالية أجبان لأحد التجار هنا على درجة حرارة مرتفعة "٣٢م" ، ومخالفة لدرجة الحرارة المدونة على عبواتها . تم نقل الاجبان الى حاوية مبردة وطلبوا بعد ذلك اخذ درجة الحرارة .

أعلمني بذلك مدير صحة العقبة بكتابه رقم ١٨ / ٥ / ١٤٨٩ تاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٩٣ .

صدر كتابنا رقم ٤٨ / ١١ / ٢٩٣٣ تاريخ ٥ / ٨ / ١٩٩٣ لمدير جمارك العقبة بعدم التخليص والتحقيق في الموضوع واتخاذ كافة الاجراءات الرادعة بحق كل من له صلة.

- تلوث أجبان مستوردة بملوثات معادن ثقيلة .
- عرض مواد غذائية في الاسواق غير صالحة .
- مخالفة شروط استيراد اللحوم المفرغة من الهواء .
- تسويق اغذية مغشوشة .
- اتلاف لحوم مستوردة من مسلخ الامانة .
- معاملات جمركية للمواد التي لم يسمح بالتخليص عليها .

ضغوط خارجية لتغيير تعليمات وزارة الصحة

ورد كتاب من الملحق التجاري لأحدى الدول برقم ٢٠٧٧ /٣٦١٤ تاريخ عمان / ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ يلفت فيه نظرنا الى تصحيح شروط نقل الاجبان المطبوخة .

تم اجابته عن طريق وزارة الخارجية بانه لن تجري اية تعديلات على الشروط والتعليمات وان وزارة الصحة الاردنية هي فقط التي تقرر ذلك .

- الاجبان المطبوخة ، ملف كامل .
- غذاء محلي غير مطابق للمواصفات .
- اغلاق مصانع الباان .
- تمور غير صالحة .
- غش ومحاولة تسويق أغذية غير صالحة .

لحوم من دولة أجنبية وردت لوكالة الغوث لتوزيعها على مخيمات اللاجئين الفلسطينين عيناتها جزء منها صالح واخر غير صالح وصدر كتابنا بعدم التخليص عليها لاحتوائها على الجلد والشعر .

وردنا كتاب من سفيرنا في الخارج رقم س / ١١ / ٩٢١ تاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩١ جاء فيه اعتراف من دائرة الاغذية . بان بها هنالك بعض الشوائب ويرجون ابقاء الامر بعيدا عن الاضواء علما بانها ارسلت للاردن اعوام ٨٩ / ٩١ .

لم توافق وزارة الصحة ، ليس أنا أيها الاخوان ، زملائي الذين لم يوافقوا على ذلك على التخليص عليها وصدر كتابنا رقم رص ٤٨ / ١٣ / ١٣ / ٤١٧٨ تاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٩١ باتلافها او اعادة تصديرها .

عرض اغذية في الاسواق بتاريخ انتاج لم يحن بعد

تم بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٩٤ اكتشاف عبوات دبس معلب في الاسواق تحمل تاريخ انتاج ١ / ٢ / ١٩٩٤ اي ان الانتاج بعد العرض .

بيع شحنة اجبان قشقوان لم يخلص عليها رغم انها غير صالحة

استوردت وكالة . . . التجارية اجبان قشقوان بالمعاملة الجمركية ٨٠٠٧ / ٦٤٦٢ / بضاعة تاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ وثبت عدم صلاحيتها علما بان البضاعة سلمت لصاحبها من قبل الجمارك مع عدم التصرف بها .

وصدر كتابنا رقم ر ص ٤٨ / ١١ / ١٣١٦ تاريخ ٤ / ٣ / ١٩٩٠ بعدم التخليص عليها .

تبين ان صاحب البضاعة قام ببيعها حيث تم تحويله للقضاء بموجب كتابنا رقم ر ص ٤٨ / ١١ / ١٨٤٦ تاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .

اغلاق مصنع مخللات وضعه يشكل مكرهة صحية (ضغوط)

قامت وزارة الصحة باغلاق معمل للزيتون .

بكتابنا رقم ر ص ٢٧ / ١١ / ٩٢٣٣ تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٢ لعدم توفر ادنى الشروط الصحية ، حيث توجد الديدان في الزيتون وفي السائل الحافظ للمادة وتكررت ورود تقارير مخبرية تبين عدم صلاحية منتجات له .

قام المذكور برفع البرقيات لكافة الجهات ولأعلى المستويات يقدح فيها باجراءات الوزارة والقائمين على الرقابة الصحية وكبار المسؤولين ، وهو مثل موثق لما يتعرض له العاملون في الاغذية وبالطبع لم تتم الاستجابة لطلبه .

هذا يبين اخواني مدى الضغط الذي كان زملائي يتعرضون له في أداء عملهم .

المواد المعاد تصديرها ولم يسمح بدخولها / جمرك عمان

نظرا لمخالفة كثير من الارساليات الواردة عن طريق جمرك عمان لانه لم يسمح بالتخليص على مجمل المواد المبينة ادناه : -

لحوم	٨٠١ ر ٣٧٩	كغم
معلبات	٤٠٠ ر ٢١	علبة
اجبان / البان / زبده	٩١٧ ر ٨٣٢	كغم
حليب	٦٧٧ ر ٥٦٦	كغم
بسكويت	٩٢٥ ر ١٥٩	كغم
حلويات	٦٠٠ ر ٥٣٦	كغم
سكر	٠٠٠ ر ٥٣٦	كغم
فواكهة مشكلة	٠٢٤ ر ٢٣	كغم
مواد تموينية	٣٥٦ ر١٤٢	كغم
حبوب	٣٨٩ ر ١٣٩	كغم
منوعات	٢٢٤ ر٦٣	كغم
قهوة حب	٠٠٠ ر ٢٦٢	كغم

اتلاف المواد الغذائية لعام ١٩٩٣

تم عام ١٩٩٣ اتلاف المواد التالية من قبل مديريات الصحة لعدم الصلاحية : -

لحوم	٥٢٠ ر ٢٧	كغم
معلبات	٣٦٤ ر ٢٦٤	علبة
اجبان / زبدة / البان	٢٥٢ ر ١٦	كغم
بهارات / مكسرات	٣٨٣ ر ١	كغم
حليب	٩٢٧ ر ١١	كغم
حلويات	٦٠١ ر ٥	كغم
قهوة / كاكاو	٩٤١	كغم
شيبس	٦١٥ ر ١١١	عدد
مياه معدنية واشربة	٤٧٣ / ١٢٣	عدد

اتلافات مسلخ عمان طن غير اللحوم المستوردة للمواشي

ضأن	٦١٥ ر ١	رأس

عجل كامل	٤٠	رأس
دجاج محلي	٧٤٠ر١٣	طير
اسماك طازجة	٤٤٠ر١	كغم

- الاغلاق والمخالفات للمؤسسات والمصانع والاجراء الصحي الذي تم اتخاذه لمخالفتها التعليمات الصحية لعام ١٩٩٣ . المجموع ١٦٠٦٥ مخالفة .

المشاكل الصحية التي واجهت مديرية الصحة في مجال سلامة ورقابة الاغذية خلال عام ١٩٩٣ : -

١- اللحوم المستوردة المجمدة :

أ - تطرية هذه اللحوم بطريقة غير سليمة واستعمالها كلحوم طازجة عن طريق فرمها او شويها او مزجها مع لحوم اخرى مبردة او طازجة .

ب - بيعها بالعربات وفي الشوارع ووسائط النقل بعد انتهاء مدة صلاحيتها .

جـ - سوء التخزين والنقل المخالفة لدرجة الحرارة المعتمدة .

د - تطريتها وعرضها كذبائح طازجة .

٢- مشاكل اللحوم الطازجة :

أ - الذبح خارج المسلخ : صويلح ، وادي السير ، ياجوز ، ناعور وفي محلات غير مرخصة ومن قبل اشخاص غير مأمونين صحيا.

ب - عرضها خارج الثلاجات .

عندما طلبنا من القصابين وضع الذبائح في الثلاجات قالوا لنا بدكم تخربوا التراث القومي .

٣- مشاكل اللحوم المبردة المستوردة :

أ - تدني الجودة .

ب - عرضها والتداول بها بشروط صحية سيئة .

٤- اللحوم المستوردة المصنعة المجمدة (مصانع اللحوم) :

أ - عدم توفر بعض الشروط الصحية في اماكن تصنيعها والتي نصت عليها تعليمات ترخيص المصانع .

ب- استعمال لحوم منتهية الصلاحية .

جـ - عدم الالتزام باسلوب التجميد السريع ، وحرارة الحفظ والنقل والتوزيع والتداول .

د - وجود مراحل يدوية في التصنيع مما يعرضها المنتج للتلوث .

هـ - حفظها بشروط صحية سيئة في اماكن بيع المفرق .

٥- مصانع الالبان القديمة :

- عدم توفر الشروط الصحية فيها .

٦- الاسماك المجمدة المستوردة :

أ - تطريتها وبيعها كطازجة .

ب - حفظها بدرجة حرارة مخالفة للدرجة المقرره .

جـ - اطفاء الثلاجات في المستودعات ومحلات المفرق بالليل .

د - التلاعب بما ورد في البيان .

٧- الاسماك الطازجة .

أ - عرضها بدون تبريد كافي على الرصيف .

ب - بيعها بعد فسادها .

جـ - تجميد التالف واعادة بيعه مجمداً أو تذويبها واعادة بيعها .

٨- الطيور :

أ - الذبح في محلات داخل حدود أمانة عمان وفي محلات غير مرخصة .

ب - تجميد الدجاج الذي يباع طازجاً بعد انتهاء مدة الصلاحية أسبوع واحد ومن ثم يباع اما مجمداً او يعاد اذابته .

جـ - عرضها مكشوفة بدون تبريد .

٩- الاجبان :

أ - حفظ الاجبان خارج الثلاجات ومخالفتها لبطاقة البيان .

ب - تغيير بطاقة البيان ووضع تواريخ جديدة .

١٠- المعلبات :

- عدم وجود اللاكر الداخلي للعلب (متحلل ومخالف للمواصفات) .

١١- مصانع الشوكولاته :

أ - التصنيع اليدوي غير مأمون صحيا.

ب - يتم استرجاع الشكوكولاته المنتهية صلاحيتها من الاسواق ووضع تواريخ جديدة في المصنع واعادتها للاسواق لتباع من جديد .

جـ - الادوات المستخدمة غير نظيفة وغالبا ما تكون من النحاس .

١٢- مصانع الشبس :

أ - استخدام زيوت قلي الشيبس لعدة مرات .

ب - طرق التخزين للمنتج غير جيدة .

جـ - التصنيع نصف الي .

د - سوء عملية النقل .

هـ - سوء الحفظ في محلات بيع المفرق.

ع - عدم جودة المواد الاولية مثل البهارات والصبغات والنكهات .

١٣- الملح الصناعي :

- عدم صلاحية الملح للاغراض الصناعية .

١٤- مستودعات المواد الغذائية :

أ - عدم توفر الشروط الصحية للمستودعات .

ب - تواجد القوارض في المستودعات.

جـ - التخزين للمواد الغذائية يتم بطريقة غير سليمة قواعد خشبية ملاصقة للجدران .

١٥- المؤسسات الغذائية (مخابز ، افران قصابين ، مطاعم وبقالات) :

- عدم توفر الشروط الصحية في هذه

المؤسسات .

١٦- المكسرات :

أ - استيراد مواد متدنية الجودة تحتوي احيانا على الافلاتوكسين وغيره من الفطريات الضارة بالصحة العامة .

١٧- التمور :

أ - استيراد تمور غير جيدة تحوي الحشرات وبكميات كثيرة .

١٨- وجود مؤسسات غذائية لا يمكن تصويب اوضاعها الصحية بسبب العوامل التالية : -

أ - عدم ملائمة التجار للحرفة او المصنع او المهنة .

ب - ادعاء صاحب المؤسسة عدم القدرة المالية للاصلاح .

ج - عجز القانون عن وضع معالجة جذرية لمثل هذه المؤسسات .

امثلة على بعض ممارسات بعض المستوردين الخاطئة

طلبات لاعادة اخذ العينات او اعادة الفحص : -

أ - عند رسوب البضاعة في الفحص المخبري يطلبون ويلحون على اعادة اخذ عينات او اعادة الفحص وكأن المطلوب من السلطة الصحية هو تكرار اعادة الفحص حتى تنجح البضاعة متناسين بان هنالك قواعد محددة تحكم هذه العملية وهم يعرفونها تماماً .

ب - الادعاء بان العينة كانت صغيرة وغير ممثلة متناسين ايضا بان العينات تؤخذ من قبل لجنة رسمية مشكلة من عدة وزارات ووفق اسس اخذ العينات المعتمدة على المعايير العلمية.

ج - تفحص العينات عادة لاغراض الصلاحية للاستهلاك البشري في وزارة الصحة ولغاية مطابقة المواصفة في المواصفات ، فاذا نجحت في المواصفات وبطاقة البيان وسقطت في الصحة للاستهلاك البشري يدّعون بان هناك تضارب بين المختبرات وانه يلزم اعادة الفحص متناسين انه لا علاقة بين الفحصين .

درجة حرارة النقل :

ان مشكلة درجة حرارة النقل وقياسها مشكلة كبيرة ويقولون بان وزارة الصحة قد ضخمت الموضوع وان درجة حرارة النقل لا تستحق كل هذا الاهتمام ومن امثلة ذلك :

• ان الحاوية قد فتحت لاخذ درجة الحرارة والجو الحار متناسين ان فتح الحاوية لفترة وجيزة جدا وانه لو فرضنا جدلا انها اثرت على الجو الخارجي للحاوية فان درجة حرارة المادة الغذائية التي تقوم الوزارة بقياسها يستحيل ان تتأثر بهذه السرعة .

• ان ميزان الحرارة لم يكن دقيقا .

• ان الموازين المستعملة ليست من النوع الجيد .

• ان الفترة الزمنية لقياس درجة الحرارة لم تكن كافية .

• ان طريقة واسلوب قياس درجة الحرارة غير صحيح .

• ان درجة الحرارة للمادة الغذائية غير مهم والمعيار الوحيد هو الفحص .

• المطالبة باعادة قياس درجة الحرارة بعد فترة وبعد ان يكون قد تم تشغيل جهاز تبريد الحاوية.

كذلك أن الموظف المسؤول يتقصدهم متناسين أن الذي يقوم بالمعاينة هي لجنة رسمية.

والشكايات المستمرة وارسال البرقيات والتجني وعدم قول الحقيقة في كتبهم الرسمية. وآخر المطاف التهديد بالجرائد وفي برقيات لرئاسة الوزراء بأن بعض التجار لن يستوردوا الغذاء أثناء شهر رمضان الا اذا جمّدت وزارة الصحة التعليمات وشروط الاستيراد ، هذا قرأتموه جميعاً في صحفنا ، وبعدها ارتفع الادرينالين في دمي الى درجة كبيرة يا اخوان .

دولة الرئيس

السادة النواب المحترمين

لقد علمنا الحسين القائد ، وأكد علينا ولي عهده الامير الحسن في جولاته المتكررة ، كما ويذكرنا دولة رئيس الوزراء باستمرار ان اعضاء هذه الحكومة ليسوا طلاب جاه ونفوذ ، لكنهم خدام للشعب في كرسي الوزارة .

ومن هذا المنطلق فلن تتوانى الحكومة ممثله بوزارة الصحة ، عن اتخاذ كافة الاجراءات لإيقاع العقوبات الرادعة لكل من تسول له نفسه بمس سلامة وصحة امننا الغذائي

ان هذه الحكومة تتطلع باستمرار للتعاون مع مجلسكم الكريم لدعم سياستها في مجال الغذاء والدواء واقرار التشريعات التي ستتقدم بها الحكومة لمجلسكم في هذا المجال .

نسأل الله ان يوفقنا جميعا الى قول الحق لخدمة هذا البلد العزيز بقيادة جلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، وأرجو تزويد الامانة العامة بما هو مناسب لتوزيعه على السادة النواب . معالي الوزير أرجو بما انك أنت صاحب العلاقة ، وأنت الذي القيت الكلمة بالنيابة عن الحكومة لك الحق أن تقدم للأمانة العامة ما تراه مناسباً لكي يوزع على النواب . تفضل معالي الوزير .

معالي وزير الصحة : كل هذه المعلومات هي ملك لكم ، ولكن بعضها كتبتها بخط اليد وغير منظمة .

دولة رئيس المجلس : اعطينا اللي بدك اياه ، وشكراً ، شكراً لكم جميعاً ، الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً دولة الرئيس .

لأهمية البيان الذي أدلى به معالي وزير الصحة وكذلك بما تفضل به قبل عدة أيام للصحافة ، فأنني أقترح يا دولة الرئيس على الزملاء الكرام بعد أن يؤمن من قبل الامانة العامة جميع النسخ في هذا الملف أن تعين جلسة قادمة لمناقشةهذا الامر باستفاضة لأننا بحاجة الى دراسة معمقة حول كل ما قال معالي الوزير . . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم

الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : نقطة نظام دولة الرئيس .

المادة (١٠٥) من النظام الداخلي نصت على كيفية الاستجواب وقالت يحدد المجلس موعد مناقشة الحكومة وتبادل الرأي ، وقد رسمت الية واضحة . وقد عين هذا اليوم موعداً للمناقشة فلا مجال لأن نخالف النظام الداخلي ولنتاقش في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس : نعم ، ولعلم الاخوان هناك زملاء جاهزين للمناقشة الان وأمامي قائمة من الاسماء . لذلك سوف نبدأ بالمناقشة مباشرة .

– وهنا أنصت الجميع واستمعوا لاذان الظهر –

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة .

– استئناف الجلسة –

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف الجلسة ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس .

في البداية لي وجهة نظر أن هذه الجلسة خطيرة وأخطر في رأيي من جلسة الثقة والموازنة . وأظن أن هذه النتيجة التي سنخرج بها بعد المداولات هي لتيجة عاصفة ثبتت أقوال معالي الوزير أم لم تثبت .

هناك أراء في هذا المجلس تحب أن تناقش الان وهناك اراء من حقها أن تؤجل لأنها لم تدرس ولهذا أقترح أن يفسح المجال للأخوة الراغبين وأن يضرب موعد أخر بحيث لا تنتهي الجلسة اليوم اما غداً أو يوم السبت . . وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً أخ بسام ، لو تتركوها للرئاسة وأنا عارف توجهات النواب، أول المتحدثين في هذه المناقشة السيد عبد الرؤوف الروابدة ويليه السيد منصور بن طريف، السيد عبد الرؤوف سيتكلم ياسم كتلة . الدكتور فرح نقطة نظام .

الدكتور فرح الربضي : دولة الرئيس ، في اخر جلسة طلبت من دولتكم بأن يسجل الذين يرغبون في التحدث والمناقشة اسمائهم لدى الامانة العامة ، وقد قمنا بتسجيل هذه الاسماء وأنا أستغرب كيف تتم المناداة على أشخاص لم يأخذوا الدرجة الاولى أو الثانية في هذه القائمة .

دولة رئيس المجلس : هذا أمر راجع للرئاسة ، السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

إن هذه كلمة نواب الجبهة الوطنية الاردنية وهم السادة مع حفظ الالقاب ، **جمال الخريشا ، محمد الذويب ، نواف القاضي ، محمد المجادات ، طلال عبيدات ، ابراهيم سمارة ، فياض جرار ، سميح الفرح ، عبد الرؤوف الروابدة** .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أستميحكم عذراً أن يكون حديثي على فصلين ، أولهما محاكمة تصريحات معالي وزير الصحة ، وثانيهما محاكمة بيان معالي وزير الصحة صباح هذا اليوم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الغذاء والدواء سلعتان أساسيتان تشكلان ركن الأمن الغذائي للوطن والمواطن ، وعلى الحكومة أن تضمن وصولهما لجميع المواطنين ، بكميات كافية وجوده مثلى وأسعار معقولة .

ان أي تلاعب بالأدوية والأغذية ، وتسويق الفاسد منها أو غير الصالح او متدني النوعية ، يمثل كارثة حقيقية على صحة المواطن وأمن الوطن واستقراره ، لأنه يشكل دعوة حقيقية لفقدان الثقة بين المواطن والسلطة وفقدان الثقة بمنتجاتنا الوطنيةوالاضرار باقتصادنا الوطني .

ان علينا ، حكومة ونواباً واجباً وطنياً أن نطمئن الى أن السياسة الدوائية والغذائية تهدف حقيقة لخدمة الوطن والمواطن ، بعيداً عن تسلط اي جهة أو احتكارها للسلع أو المغالاة بأسعارها أو تسويق غير الصالح منها .

ان وزارة الصحة هي الجهة الأساس في الاشراف على نوعية الأدوية والأغذية التي نستوردها أو نصنعها محلياً ، وهي مرجعية الرقابة وتملك من السلطات القانونية ما يتح الرقابة الصارمة ، وأي تزدد من مسؤولي الوزارة وعلى مختلف المستويات في تطبيق القانون ولجم الفساد يعتبر تقصيراً ادارياً كما يعد جريمة قانونية ، ولا يعفيهم من مسؤوليتهم تلك أي حديث أو شكوىتتعلق بصلاحية الدواء والغذاء ومعقولية سعره .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يفخر هذا الوطن الطيب بما وصل اليه من انجازات في مختلف الميادين ، لا ينكرها الا جاهل أو ناقم ، كما يفخر بما يتمتع به من أمن وأستقرار أطلق طاقات المواطن في الابداع فنحت الصخر وطور الاقتصاد رغم شح الموارد وقلة الامكانات ، ويتمتع هذا الوطن كذلك بمصداقية عالية في مختلف المجالات أعانت ابناءه وسلعه في الأسواق العربية والدولية . إن وطننا الذي نفخر وبالانتماء اليه ، يعاني في الوقت نفسه من مديونية ثقيلة يرسن في أغلالها ، ويعاني من بطالة واسعة دخلت كل بيت ، ومن انتشار جيوب الفقر وتدني الدخول التي تعاني منها معظم الأسر ، ويتعرض مواطننا الاردني من مختلف منابته وأصوله إلى احباطات لا حصر لها من الظروف والاوضاع السياسية التي تعيشها المنطقة وبخاصة استجداء الحقوق من الأعداء وهم كثر ، ويضاف الى ذلك ما يشاهده ويقرأه المواطن في جميع وسائل الاعلام ازاء ما يتعرض له الأهل الصامدون في الأرض المحتلة . أن المتأمل في هذه الظروف وغيرها يستطيع أن يتبين مستوى الاحتقان والتململ الذي يتخلل كيان المجتمع ، ويستطيع أن يضع يده على أن امكانيات الاستشارة قائمة وجاهزة للاستغلال من أي طرف .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الافاضل

ان التصريحات التي وردت على لسان معالي وزير الصحة لجريدة شيحان ، والتي نشرتها بعددها رقم (٤٣٧) الصادر بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٩٤ والموزع على الجمهور بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ ، اكثر من خطيرة ، لأنها صدرت عن الجهة المسؤولة دستورياً عن ضمان سلامة الدواء والغذاء ، وذلك حين يصف معالية الأوضاع بأنها مصيبة وطامة ، فصحة الناس وجيوبها في مهب الريح ، ان المواطن الذي يشكو من الغلاء وتدني الدخول والبطالة الواسعة ، وتقرع أذنيه صباح مساء أنباء الفساد المالي والاداري ، قد وجد في التصريحات تبريراً لما يعاني منه ، وتعبيراً عمايجيش في صدره ، خاصة وأنها تصدر من مسؤول تنفيذي ، ولم تصدر من نائب او كاتب او صحفي يسهل الادعاء بأنه يزاود أو يناقص لاسباب سياسية أو شخصية . لقد اكتسبت تلك التصريحات مصداقية لا بأس بها ، عززتها مقالات وبيانات نبيلة الهدف أو مستغلة للامر ، وساهمت في التعزيز اعلانات صحفية ، يلمس المدقق ان البعض منها موحى بها ، وزاد في ذلك التعزيز الاتهام الصريح أو المبطن للسلطتين التنفيذية والقضائية بأنهما صامتتان أو متواطئتان مع الحيتان والديناصورات من تجار الدواء والغذاء ضد مصلحة الوطن والمواطن ، وأن سفراء الدول الأجنبية وخاصة القوى العظمى يضغطون على المسؤول للقبول بأطعام الشعب الأردني من قمامة العالم .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء

ان جميع السلطات في هذا البلد مدعوة، بل أن واجبها الوطني يحتم عليها أن تأخذ جميع الاتهامات بمنتهى الجدية والموضوعية ، رغم التبرير التلفازي والاذاعي هذا الصباح ، بعيداً عن التعصب لأي جانب أو التخندق مع أي جهة ، حتى نكشف الحقيقة واضحة جلية، ونحاسب المسؤول ، كائناً من كان ، عن أي ضرر يصيب الوطن أو المواطن ، ونعيد للمواطن ثقته بأن الاوضاع قد صوبت أو أنها كانت صائبة ، وان اي تلاعب مهما كان صغيراً أو كبيراً قد احيل مسببوه الى قضائنا العادل لكشف الحقيقة وايقاع العقاب الصارم على من يستحقه فصحة المواطن وجيبه هي الأولى بالعناية والرعاية من أي أمر اخر ، وسمعتنا في مجال الدواء والغذاء واجبه الحماية لدعم منتجاتنا في مختلف الأسواق حماية لاقتصادنا الوطني الذي يعاني كثيراً في هذه الظروف .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الأكارم

ان تصريحات معالي وزير الصحة لا تحتمل الا احد تفسيرات ثلاثة :

١) التفسير الأول : أن الاتهامات التي وردت على لسان معاليه اتهامات حقيقية وعند معالية اثباتات دامغة تبين ان دوائنا وغذائنا دون أي مستوى مقبول حتى أننا لا نضمن حبة اسبرو ، ولذا فإن على معالي الوزير وعلى الحكومة كلها أيضاً ان تبرز لمجلس النواب تلك الاثباتات حتى تأخذ المجاهين ، فتحال الى القضاء لمحاكمة المسؤولين عن التلاعب بقوت الشعب وغذائة وايقاع العقوبات الرادعة بحقهم وفق أحكام القانون ، كما يتولى مجلس النواب كذلك كشف الأسباب التي أدت الى ذلك التلاعب ومحاسبة الحكومة سياسياً عنه ، ان ثبت ، وضع الضوابط التشريعية التي تحول دون تكرار ذلك . ان المبرر لمساءلة الحكومة سياسياً هو أن معالي الوزير قد صرح بأن رئيس الوزراء له وجهة نظر مخالفة لوجهة نظري وهو مع تهدئة الوضع ، وهو اتهام مبطن بأن دولة الرئيس الذي نحترم أمانته وخلقه ، مدعو الى أن يقطع برأيه في هذا الموضوع ، وعليه أن يتحمل المسؤولية التضامنية مع احد وزرائه ، وعليه أن لا يتوانى عن احالة الأمر كاملاً الى النيابة العامة ، التي نعتقد أنه كان عليها ان تتحرك فوراً دون تكليف ،كما أن على دولة الرئيس أن يضع المجلس والمواطنين جميعاً في صورة الاوضاع بكل التفاصيل ، بعيدا عن اي رتوش أوتزويق ، وبعيداً عن أي تعميم يلفلف القضية ولا يقنع المواطن ، فالامر ليس بسيطاً كما انه ليس من السهل المرور عليه بسهولة ويسر .

٢) التفسير الثاني : أن الاتهامات فيها بعض الحقيقة وليس كل الحقيقة ، فقد تكون هناك ، وهو أمر ممكن دائماً ، حالات من الفساد الاداري والمالي ، الا انها حالات محصورة وليست ظاهرة عامة كما توحي بذلك التصريحات ، اننا نعلم جميعاً ان دول العالم المتقدم تسحب من اسواقها ، من حين لأخر ، اغذية أو ادوية نظراً لعدم صلاحيتها أو لفسادها أو الى ظهور معلومات جديدة لم تكن معروفة سابقاً تشير الى أن كميتها اعلى من المعدل المقبول وفق المواصفات القياسية ، ان السلطة المسؤولة عن رقابة الدواء والغذاء هي التي تتابع اوضاع الادوية والاغذية الموضوعة قيد الاستعمال ، وتصدر القرارات بسحبها او اتلافها دون ان تفاخر في القيام بواجبها الدستوري والقانوني حماية لصحة المواطن والاقتصاد الوطني وكنت اتمنى على معالي الوزير ان يبين كشفاً في السنوات العشر الاخيرة بما اتلفه من سبقه من الوزراء – ملحوظة لقد سبقته بخمسة عشر عاماً فلست مشمولاً بذلك . ان رعباً حقيقياً قد أصاب المواطن من غذائه ودوائه ، فان كانت الحالات التي يشكو منها معالي الوزير محدودة فان على الحكومة ان توضح ذلك للشعب مبينة المواد المشكوك فيها او المقطوع بفسادها وان تحيل المسؤولين من تجار ومراقبين الى النيابة العامة حتى يأخذ العدل مجراه ، كما أن على الحكومة أن تبين بوضوح لا لبس فيه سبب التقاعس عن التصدي لتلك المخالفات الخطيرة ووأدها في مهدها قبل ان يستفحل خطرها وأن تحمّل المسؤولين عن ذلك التقاعس المسؤولية كاملة غير منقوصة وعلىمختلف المستويات .

٣) والتفسير الثالث : أن الاتهامات ليست حقيقية ، ولا تمثل واقع الوضع الغذائي والدوائي في المملكة ، وبالتالي فإن الحكومة مدعوة الى أن لا تتردد ، مهما كانت الأسباب والمبررات ، الى أن تنفي هذه الاتهامات وأن تتحمل مع الوزير ما ترتب علىاطلاقها من مساءلة سياسية وجزائية . صحيح أن الاضرار قد حصلت ، ولكن التصرف المسؤول الحازم يخفف من تلك الأضرار ويعيد للمواطن بعضاً من ثقته بغذائه كما يعيد للدول المستوردة لمنتجاتنا بعض الثقة التي اهتزت بعد أن كانت منتجاتنا تتمتع بسمعة مثلى هي حرية بها على مختلف المستويات وأصبحت صادراتنا الوطنية تمثل رافداً رئيسيا لخزينة الدولة من العملات

الصعبة واصبحت مصانعنا تستوعب الكثيرين من العاطلين عن العمل سواء في مجال الانتاج او في مجال التصدير .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

أما من حيث الشكل ، فان معالي وزير الصحة ، باطلاقه تلك الاتهامات قد تنكب الدرب السوي في ممارسة مسؤوليته الدستورية، اذ ان من واجبه وفقاً لقسمه أن يتخذ الاجراءات الصارمة الرادعة بحق من يتلاعب بقوت الشعب وغذائه ، وعليه ان يحيل الى مجلس الوزراء القضايا التي يعتقد انها خارج اطار صلاحياته وذلك حتى يمارس مجلس الوزراء مسؤوليته في حماية حق الشعب بتناول غذاء جيد واستعمال دواء جيد وبأسعار معقولة ، فان تقاعس مجلس الوزارء لا سمح الله او تهاون عند ذلك وعند ذلك فقط يقدم استقالته ويشرح فيها اسبابها بالتفصيل ولا ينتظر قبولها ، ويصبح من حقه ان يطرح تلك الاسباب على جميع المستويات حتى يتصدى الشعب ، ممثلاً بنوابه ، للتحقيق وتحميل المسؤولية لكل من تقاعس عن القيام بدوره الدستوري .

الا ان معالي الوزير ، قد تجاوز السلطة التنفيذية التي هو عضو فيها ، واتهمها بالصمت المريب ، كما تجاوز السلطة التشريعية فلم يبلغ لجانها المختصة بما يشكو منه مر الشكوى ، وطرح الأمر على الشعب مباشرة مستعدياً اياه على السلطة قبل التحقق والتيقن من صحة اتهاماته ، فالتحقيق أيها الاخوة لا يتم باطلاق الاتهامات وبالطريقة التي أطلقت بها وباللغة التي استعملت فيها . والمواضيع الحساسة التي تتناولها ، بشكل ادى الى تردد الحكومة في مساءلة معالي الوزير عن تلك الاتهامات ، وعن الاجراءات التي يمارسها في وزارة الصحة ، وذلك حتى لا يصبح في نظر الجمهور شهيداً ضحت به الحكومة على مذبح الفساد . اننا ندعو الى استمرار التحقيق فيما اطلقه معالي الوزير من اتهامات ، من جميع السلطات حكومية ونيابية وقضائية حتى لو استقال معالي الوزير وقبلت استقالته ، فاذا تبين من التحقيق صحة اتهاماته شددنا على يده جميعاً ودعمناه في مواقفه واجراءاته وفاز بثقة الشعب والنواب والحكومة ، اما ان تبين عدم صحة تلك الاتهامات او انها بسيطة ممكنة الحدوث دائماً ووظيفته قطع دابرها ، عندها يكون عليه وعلى الحكومة التي هو احد اعضائها ان تتحمل نتيجة الأضرار التي نجمت عن اقواله وافعاله . ان المرحلة الديموقراطية لا تقبل السكوت على الفساد او الخطأ ولكنها في الوقت نفسه لا تقبل الديماغوجية واستجداء الشهره ودغدغة العواطف على حساب مصلحة الوطن والمواطن ، كما أنه ليس من حق اي معارض للحكومة وسياستها ان يستغل اي اتهام قبل التحقيق القضائي فيه والا يصبح معارضاً للدولة وليس للحكومة وذلك لأن مصلحة الوطن ليس وقفاً على الحكومة وحدها وانما تتولى رعايتها الحكومة والمعارضة الوطنية على حد سواء .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ان السلطة القضائية التي نفخر بها اداءً والجازاً هي القادرة على التصدي لمن يتهمها أو يتطاول عليها ، ولكننا كنواب مدعوون ان نعمل لضمان استقلاليتها حفاظاً على استمرار حياديتها في تطبيق القانون . لقد جاء على لسان معالي الوزير وأنا أقتبس « جاؤونا بتفسير لقانون ولكن بشكل جديد ليتوافق مع مصالحهم الديناصورية . تجار الأدويه زبّطوا (اكرر : زبّطوا) الوضع في ديوان تفسير القوانين ورتبّوا انفسهم ، واذا بالقضية وخلال اربعة ايام تقفز عن الدور ، وتخطت الاف القضايا التي سبقتها لتحصل على نتيجة (٣) مقابل (٢) لصالح تفسيرهم طبعاً » انتهى الاقتباس .

ان حديث معالي الوزير هو عن الديوان الخاص بتفسير القوانين الذي يشكل ويستمد صلاحياته بموجب المادة (١٢٣) من الدستور ، ورئيسه هو رئيس السلطة القضائية وضم في عضويته اثنين من قضاة اعلى محكمة نظامية اي محكمة التمييز وعضو يعينه مجلس الوزراء وعضو يعينه الوزير ذو العلاقة بالتفسير ، والجهة الوحيدة المناط بها مطلب تفسير القانون هو رئيس الوزراء وليس لأي جهة اخرى حكومية او خاصة ان تطلب ذلك التفسير فإلى من ينصرف الاتهام ؟ الى رئيس الوزراء الذي طلب التفسير أم الى الديوان الخاص أم الى كليهما . ان رئيس الوزراء مدعو الى ان يوضح هذا الأمر دون لبس او غموض ، خاصة وان الديوان الخاص حسب معلوماتي لم يصدر تفسيراً جديدا للقانون وانما أكد ان التفسير الصادر عام ١٩٧٥ حول نفس الموضوع قد اصبح جزءاً من القانون ومن احكام الدستور ولا يجوز اعادة التفسير مرة اخرى ، هذه معلومتي التي اعرفها وادري بها ان كان معاليه لا يدري .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الافاضل

ويتعجب المطّلع على حقيقة الأمور ، حين يدعي معالي الوزير وأنا اقتبس « عدم وجود قانون للدواء وان الأمور سايبه » . انتهى الاقتباس . لقد كان الدواء من أوائل السلع القليلة التي خضعت للرقابة الدقيقة منذ انشاء الامارة ، فقد صدر قانون الصيدلة وتجارة العقاقير والسموم لعام ١٩٢٧ ، ثم نظمت مهنة الصيدلة بموجب قانون نقابة الصيادلة لعام ١٩٥٧ ، وتلا ذلك صدر قانون الصحة العامة المؤقت لعام ١٩٦٥ والذي اقره مجلس الأمة واصبح دائماً عام ١٩٧١ ، وهو يضم الفصل السادس عشر الخاص بالمواد الغذائية والعلاجات ، وهو مترجم حرفياً عن قانون الغذاء والدواء الامريكي ويتضمن أحكاماً صارمة حول الاطعمة والادوية المغشوشة أو حتى الموصوفة وصفاً كاذباً وان كان في الترجمة خطأ فاعذروني فقد ترجمته في مطلع حياتي الوظيفية وصدر بعد ذلك بموجب قانون الصحة العامة نظام مراقبة الادوية وصناعتها لعام ١٩٦٦ ، وتلا ذلك صدور القانون الوحيد الذي ينظم ممارسة مهنة في الأردن خارج اطار قانون نقابتها وهو قانون مزاولة مهنة الصيدلة لعام ١٩٧٢ والذي لم تحرزهُ الوزارة في اي مهنة طبية اخرى ، فليس هناك قانون لممارسة مهنة الطب ولا ممارسة طب الاسنان ولا لممارسته مهنة التمريض ، ثم صدر بموجبه نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية لعام ١٩٧٢ . يترتب على ذلك ايها الاخوة والاخت انه ليس هناك فراغ تشريعي في مجال الدواء والرقابة الدوائية، وان ادعاء معاليه وجود قانون للدواء

قد يكون ناجماً عن عدم اطلاعه على تلك التشريعات . ان التشريع الدوائي ليس ناقصاً او قاصراً ، وحبّذا لو ان معاليه قد اشار الى ان هناك حاجة لتحديث التشريعات الدوائية والصيدلانية ، فالتشريع الوضعي يأتي لحل اشكالات واقعية مرحلة من المراحل وهو بحاجة الى التحديث والتطوير لمواجهة المستجدات .

تتولى الرقابة على تسجيل الادوية ، اللجنة الفنية لمراقبة الأدويه ، برئاسة امين عام وزارة الصحة وبعض الاطباء والصيادلة وليس بينهم الا ممثل واحد للتجارة الدوائية وليس من العدل ان تقرر اسعار اية سلعة دون مشاركة اصحابها والا فليعلمنا معالي الوزير كيف يقرر اسعار العيادات والعلاج في المستشفيات بدون استشارة الاطباء اصحاب المصلحة الحقيقية في ارتفاعها . وليس من العدل كما يجافي الحقيقة اتهام هذه اللجنة بانه يديرها جماعة لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة بهم في الأردن . ان الصيدلية مكان لممارسة مهنة الصيدله ، والمستشفى والعيادة مكان لممارسة مهنة الطب ، ولا تتدخل هذه المؤسسات في صناعة القرار الصحي ، والا لجاز لنا ان نرفض ان يتولى مسؤوليه اي وزارة من له صيدلية او مستشفى او مكتب هندسي او مكتب محاماة او مؤسسة تجارية او صناعية . فهو متهم سلفاً بانه صاحب هوى وغرض وحاشى لله ان نتهم بلا دليل .

اما اسعار الادوية فتنسبها اللجنة للوزير اعتماداً على اسس اربعة هي سعر الفاتورة وهو مشكوك فيه وسعر الدواء للجمهور في بلد المنشأ وهو حقيقي وسعر بيعه في الدول المجاورة وهو حقيقي سعر بيع مثيلاته في السوق الأردني وهي حقيقية وهذا التنسيب ليس ملزماً للوزير فهو صاحب الحق بتحديد السعر وفق ما يراه مناسباً ، وكم من مرة ارتفعت اسعار العملات الاجنبية مقابل الدينار الاردني ولم يوافق وزراء الصحة على رفع الاسعار أو وافقوا على رفعها بنسبة أقل من ارتفاع اسعار العملات . ان التنظيم الأردني لتجارة الدواء وصناعته وتسعيره ومراقبته تجربة رائدة في المنطقة العربية أصبحت مرجعاً للأشقاء في تشريعاتهم واكتسب الدواء الاردني سمعته كنتيجة لذلك التنظيم ، وليس من الحق ولا من مصلحة هذا الوطن الطعن بهذا التنظيم بل وحتى الادعاء بعدم وجوده ، وان كان من الحق الدعوة الى تطوير هذا التنظيم وتحديثه من حين لآخر . لقد اصبحت مصانع الدواء الأجنبية تركز على تسجيل الدواء في الأردن حتى تضمن الى حد كبير تسجيله في الدول العربية المجاورة .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان من المقومات الأساسية للنظام الأردني أدبه واخلاقياته في التعبير من الاختلاف ، والتعفف في المخاطبة حتى حين الرد على الاساءة والظلم والتجني ، ولا يجوز بالتالي لأي مسؤول وعلى أي مستوى كان أن يطلق من الصفات والنعوت على المواطنين ما تعفّ النفس عن ذكره او تعافه مما ورد على لسان معالي وزير الصحة ، فالشرع والقانون يبقى المتهم بريئاً حتى تثبت ادانته ، ويحكم عليه ومع ذلك فلا يطلق عليه نعوتاً ترفضها أخلاقنا وقيمنا وتراثنا .

والمسؤول بيده سلطة القانون ، ينفذه وفق أحكامه ، وتوقع المحاكمة العقوبات ، ولا ينفذها المسؤول بيده أو برجله ، والا أصبح كل مسؤول يعتمد على عزوته ، عشيرة كانت او جهة او اقليماً او طائفة . فتنتفي الديموقراطية وتعود الأحكام العرفية من جديد ولكن عن طريق العزوة والعشيرة .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

ندعو الله جلّ وعلا أن يحمي الاردن ، وان يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار ، وأن يعينه على تجاوز الصعوبات التي تعترضه عند كل منعطف ، وأن يحمي الحسين ويمتعه بموفور الصحة ، وان يديمه قائداً يدير الدفة اذا انحرفت الى حيث الأمان والاستقرار والنمو والنماء .

لقد انتهت كلمة الكتلة رداً على تصريحات معاليه .

اما ما ورد هذا الصباح أيها الاخوة فأخاطبكم فيه بلساني وحدي متحملاً مسؤوليته واذكركم بخطابي في جلسة الثقة وقد اضفت اليه الصدمة العاشرة .

فأنا والله العظيم مصدوم بكهرباء تتجاوز ٢٢٠ فولتاً ، فقد احسست بالتعاسة بما سمعت هذا الصباح فليس بين ما قيل في الصحافة وبين ما سمعته هذا الصباح علاقة مع انني تمتعت وتهت في اللغة الجميلة ووسائل السجع والجناس والطباق والمحسنات اللفظية .

لقد حاولت أن افتش فيما قاله معالي الوزير عن أثار للفساد فما وجدت الا شكوى من نقص القوانين ومن ضعف الادارة ومن نقص الاجهزة ، ولم اسمع عن فساد احيل الى قضاء .

لقد متع معاليه القضيةمما يثبت ان الجمل قد تمخض ولكن حمله كان كاذباً فلم يلد حتى فأراً ، فخاب أمل الاب والاخوة والجيران.

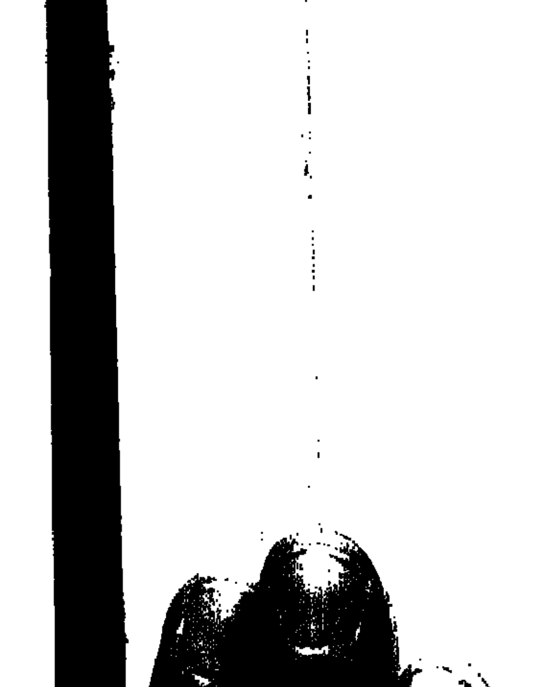
لقد عمّى معاليه على الفساد حين لم يحل الفاسدين الى القضاء او مجالس التأديب ، وتفاخر امامنا بأبداعاته وانجازاته الادارية والفنية ، وعرّج على الوزراء السابقين مادحاً بعد أن كان لهم ماسحاً .

يقول معالي وزير الصحة انني اعطيت تصريحات عن نواقص وزارة الصحة ، وهو امر من حقه ومن حق اي وزير أن يتحدث عن خطته . ولكن ما ورد في الجريدة كان اتهامات صريحة واضحة لا تقبل النقاش ، ويقول لنا ان تصريحاته تثبت ان هذه الحكومة تصدت لمعالجة الازمة التزاماً بمبدأ المصارحة .

ايتها الحكومة المصارحة تأتي بعد ان تقوموا بواجبكم وتحيلوا الفاسدين والمفسدين الى القضاء ويأخذ القضاء حكمه العادل بهم . وليس الحارس المستيقظ يا سيدي الرئيس ديدباناً مصرياً نسمعه يصيح في الافلام .

قضية « السايكلاميت » التي أوردها معالي الوزير كان عليه ان يقول ان الاردن كان الدولة الاولى في المنطقة العربية والاسيوية التي سحبته مباشرة بعد ان سحبته امريكا ، وأن الثالودومايد كذلك .

وقد رفض معالي الوزير دخول لحوم



الابقار ومنتجاتها وتفاخر بذلك وهو حقه ولكن كان عليه أن يقول هل كان الوزراء الذين سبقوه يتلفون كميات اكثر مما يتلف . ان ظن أن الفساد سيقف بالقانون والتشريع وبجرأة معاليه أعتقد أنه مخطىء . ان الرقابة على الفساد ومتابعة الفاسدين ستقلل من عددهم الى الحد الادنى ولكن سيبقى الكثيرون يهربون . وقبل ان يتحدث عن تهريب الدواء لماذا لم يتحدث عن تهريب السلاح والمخدرات ؟ ! ! ! وهو أمر لم تقف دولة في الدنيا لتتصدى له على حدودها وخاصة حدود كحدود الاردن والتهريب ليس قاعدة يبنى عليها والا لمنع « المارلبورو » من امام الكثيرين .

ومن حق معاليه ان يتحدث عن قانون مستقل للدواء ، ولكن ليس من حقه ان يقول لا يوجد قانون . وأقول لمعاليه وهو يضرب الاتهامات يميناً ويساراً ، لماذا لم يتعرض إلى ما يشاع من اتهامات لمهنة الطب .

انني من الذين يفخرون ووطننا يفخر بانجازاتنا الطبية التي لم يصل انسان في المنطقة، ومع ذلك فأن معاليه يعرف كيف تزور التقارير الطبية ، وكيف يكذب التشخيص ، وكيف يتم تداول المريض بين طبيب واخر ، وكيف يتم تداوله بين المخابر والاشعة ، وكيف يحجز المريض في المستشفيات او يحجز الميت .

وكيف تمثل فواتير المستشفيات كارثة حقيقية في ليلة او ليلتين .

ان هذه العيوب لا تمثل فساد الطب ، فالطب في هذا البلد يمارس بأمانة وشرف ، والفاسدون قلة ومسؤوليته أن يلاحقهم وأن يضع لهم حداً وأن لا يعمم حماية لهذا الوطن ولهذا البلد .

والضغوط يا سادة ان من حق التاجر ان يلاحق قضيته وأن يراجع وأن يضغط وأن يتصل ، وكذلك السفير . فلو توقف دوائنا من دولة ما لطلبنا من سفيرنا ان يراجع وزراء تلك الدولة .

متى يصبح الضغط مرفوضاً ؟ عندما يهدد الانسان بسلطة دولة اخرى او بسلطة من سلطات الوطن . اما ان يراجع فأن ذلك ليس ضغطاً ، واما ارسال البرقيات للسلطات العليا فهي حقنا الديمقراطي في مرحلة الديمقراطية أن يشكو للجهات العليا كل من يظن انه مظلوم .

دولة رئيس المجلس : أخ عبد الرؤوف أنا اعطيتك الكلمة لأنك تحدثت بأسم كتلة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : دقيقتين فقط دولة الرئيس . وهل التهديد برفع الدعوى الى القضاء ضغط ؟ انه شرف لنا جميعاً ان يصل الى القضاء وأن يحتمي بالقضاء كل من يظن نفسه مظلوماً ومن قال ان الوزير اي وزير على حق ، وأسألوا الشيخ ابو زنط .

اما الخلاف بين معالي الوزير ونقابة الصيادلة ايها الاخوة فهو خلاف شكلي ، النقابة ومعالي الوزير يقولون يجب ان يصرف الدواء صيدلي وكلاهما متفقان . والفارق بينهما ، هل يصرفه المالك ام يصرفه موظف عنده . فمهما اختلفت الاجتهادات والاحكام لا يتأثر الدواء ولا يتأثر المواطن بما صرف له من دواء .

لم احدثكم أيها الاخوة عن الكثير

الكثير مما قاله وأنهاه بلست ادري ،ولكني اقول له ، ليس على لسان عبد الحيلم حافظ ، انني ادري وأدري وأدري . وامل ان تدري ما في وزارتك . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، حضرات السيدات والسادة في الشرفات ارجو عدم ابداء اي مظاهر تأييد او عدم تأييد ، رجاء هذه مناقشة حرة وارجو عدم اظهار اي شيء تفضل .

الدكتور ذيب خطاب : في الجلسة التي ترأسها معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات اتفق على ان يتحدث كل نائب يريد الحديث ، وأمر معاليه ان يسجل من يرغب الحديث عند الامانة العامة وقد فعل الكثير من النواب ، فلماذا يتغير الان النظام ؟

ان ما أتفق عليه تحت هذه القبة هو الامر الرسمي والذي يجب أن ينفذ وليس خارج هذه القبة .

دولة رئيس المجلس : أرجوك هذا ليس موضوع مناقشة الان ، وموضوع الدور ما فيه موضوع دور . والذين سيتكلمون في بداية المناقشة هم الذين يتكلمون بأسم كتل . تفضل السيد منصوز بن طريف والمتحدث الذي يليه السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان هذه الكلمة تعبر عن رأي الكتلة النيابية المستقلة في مناقشة قضية الغذاء والدواء ، ومع حفظ الالقاب فأنها بأسم النواب السادة **الدكتور عوض خليفات ، الدكتور عبد الرزاق طبيشات ، المحامي محمود الهويمل ، الاستاذ جمال الصرايره ، الاستاذ محمد الخيطي ، الدكتور عبد المجيد الاقطش ومنصور بن طريف .**

دولة الرئيس

الأخت النائب المحترمه

الأخوة النواب الكرام

ان القلب ليفجع ، وان العين لتدمع ، من هول ما سمعناه اليوم وما سبق واطلعنا عليه من خلال المقابله الصحفيه لمعالي وزير الصحة مع جريدة شيحان ، اننا ننظر الى هذا الموضوع بكل الاهتمام والجدّية ، وبالمسؤولية الدستوريه والقانونيه تجاه كل أبناء هذا الوطن الغالي ، ولانخالُ معالي وزير الصحه ، وهو قد صرح بما ورد على لسانه ، الا أن يكون قد اعتمد على حسه بالمسؤوليه ، والحاجة الملحة لاستدراك الامور واصلاحها ، كعوامل ذات أولوية في عملية الاصلاح . ان علينا جميعاً ، حكومة ومجلس نواب ، ان نتمثل بقول الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام في نقاشنا ، ثم في عزمنا على العمل للمعالجة ، لقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » . صدق رسول الله .

ان الاستعداد لبناء دولة القانون ، وتقوية الجبهة الداخلية ، انما يكون بالحرص على المصلحة العامة ، والعدالة في تطبيق القانون .

واذا كان ما صرح به معالي وزير الصحه ، يقع في باب المسؤول الذي يتحلى بالجرأة في الافصاح عن قناعاته ، واظهارها أمام

الرأي العام ، فان من المهم ، لا بل انه الأهم من ذلك أن تتوفر الأدلة ، والوثائق ، والبراهين وبما يؤكد احترام القانون وتنفيذه ، وبما يؤكد الحرص على الحقيقة والمصلحة العامة ، وكذلك بما يؤكد توخي وخدمة المصلحة العامة . ان من المهّم الحرص على تدعيم الاقتصاد الوطني ، وبشرط أن يضمن لكل مواطن ، الاطمئنان الى كافة حقوقه وحقوق ابنائه واطفاله في غذاء سليم ، وفي دواء فعال وغير محتكر وأننا نأمل بأن ذلك هو ما توخاه معالي الوزير وأن هناك من الوثائق والادلة ، ما يؤكدها جميعا وهو ما نرجوه ونتطلع الى اثباته من قبل معالي الوزير استكمالاً لما ذكره اليوم من استعداده لتقديم كافة البيانات .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

من العدالة والموضوعية ، أن يكون الدستور اولاً ، ومن ثم القانون ، هما المرتكز والمحور لمناقشة هذا الموضوع الهام ، وفي محاولات الجميع الوصول الى الحقيقه .

تنص المادة (٤٧) من الدستور على ما يلي : -

« الوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته » .

ان الصلاحية التي منحها الدستور للوزير صلاحية مانعة جامعة ، وان في ذلك ما يعطي للوزير صلاحية كافيه ، ويمكنه من الانطلاق بقوة وفاعليه ، حين يعزم أمره لاتخاذ الخطوات لمعالجة الخلل الذي اطلع عليه وتأكد من وقوعه .

وتنص المادة (٥١) من الدستور على ما يلي : -

« كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن أعمال وزارته » .

وتنفيذا لذلك ، فاننا نطلب ان يؤتى الى المجلس بالحقائق ، والوثائف والتقارير والادلة العلمية والموضوعيه ، والتحقيقات الادارية . وكل المستمسكات التي اعتمد عليها معالي وزير الصحة ، كأدلة لاثبات ما وجهه من اتهامات ، لجميع الجهات التي طالتها تلك الاتهامات ، من الموظفين ، والصيادله . وتجار الادوية ، وتجار الأغذية ، والتي سيكون الاعتماد عليها في احالة الموضوع برمته الى المحاكم المختصه والقضاء سواء من قبل معالي وزير الصحة ، او من قبل الحكومة . اننا دستورياً ، وقانونياً ، نطالب معالي الوزير أن يعود ويقول كل شيء وكل حقيقه موثقة ، ولا نقبل قوله في مقابلته الصحفية بأنه وأنا انقل ما ورد على لسانه « وزير ولا يستطيع ان يقول كل شيء » .

اننا نريد منه ، بل نطلب منه ، أن يقر وبضمير مرتاح ، وأمام مجلس النواب ، بأنه قدم كل ما لديه من اقوال وحقائق ومستمسكات .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

ان ما ورد في تصريحات معالي وزير الصحة وبيانه ، يشكل اتهاما لوزارة الصحة ، وللصيادله ، ولوزارة التموين لا بل وللحكومة ، وسياستها ، واجراءاتها فيما يتعلق بالغذاء

والدواء المستورد ، كما تمثل تصريحات معالي الوزير ، اتهاماً مباشراً لبعض تجار ومستوردي الادوية والمواد الغذائيه .

اننا كممثلين للشعب نأخذ وبكل الجدية هذه التصريحات ، نطلب التعامل مع تلك الاتهامات ، بكل الجديه . وليس لمعالي وزير الصحة ، أي عذر ، حين قال في تصريحاته للصحيفه ، وأنا هنا أيضاً أنقل ماورد على لسانه . « بأنه استلم الوزارة دون ان يكون فيها قانون للدواء » ليسعفه في معالجة الوضع بشكل فعال وسنناقش ذلك تفصيلا وكما يلي : -

١- في مجال صلاحيات الوزير حيال الاغذيه والأدويه .

لقد نصت الفقره (أ) من الماده (٢) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ (قانون معدل لقانون الصحة العامه على ما يلي : -

« على الرغم مما ورد في هذا القانون أو اي تشريع اخر ، للوزير ، ان يصدر امراً خطيا يمنع بموجبه بيع او تناول ، او تداول الاطعمة او العقاقير الطبيه المغشوشه او اذا ثبت له ان الاطعمة او العقاقير ضارة بالصحة العامة ، او يحتمل أن تكون ضارة بها » .

ان هذا التشريع قوي نصاً وشامل معنى، ويمكن الاعتماد عليه بكل تأكيد كمصدر صلاحية ، لمنع وصول الطعام القمامه الذي اكد معالي وزير الصحة أنه يباع للمواطن لدينا. فهل اتخذت يا معالي وزير الصحة كل الأجراءات اللازمة اعتماداً على هذا القانون ، لتمنع دخول وتداول تلك الاطعمة المسرطنه والادوية ؟ وما هي تلك الاجراءات ؟ واذا كنت اتخذت اجراءات واصطدمت بحواجز قويه اجهضتها ، فاننا نريد ان نعرف ايضا كيف تم اجهاض اجراءاتكم ولانخالكم يا معالي الوزير، مقتنعون فعلاً وفي ضوء نص قانوني كالذي اشرنا اليه ، بأن عدم توفر السند القانوني هو الذي لم يسعفكم في ان تقفوا سداً منيعا دون وصول الطعام القمامه والدواء الفاسد وكما ذكرتم صراحة في المقابله الصحفيه الى المستهلك والى ابناء هذا الشعب الطيب ان الماده القانونيه التي اشرنا اليها اعلاه تعطي وزير الصحه كذلك في احد بنودها الصلاحية في حجز الاطعمة والادوية الغير صالحة . ولم يكن كافيا قولكم انكم قمتم باتلاف كمية من الاغذية الفاسده .

دولة الرئيس - الاخوة النواب الكرام

وفي مجال الادوية المستوردة ومواصفاتها ، ذكر معالي الوزير في المقابله الصحفيه ما يلي :

وأنا هنا أقتبس « في معظم الاحيان يكون الدواء مخالفا للمواصفات والمقاييس . . . . بمعنى اخر غير صالح . « وحتى انه لا يضمن فعالية حبه الاسبرو التي تناولها . . . . أمام مندوب الصحيفه » انتهى الاقتباس .

ولمناقشة ذلك ، لا بد من العودة الى ما ورد في قانون مزاولة مهنة الصيدله حيال مواصفات الادوية وتسجيلها .

فقد نصت الماده (١٣٨) من القانون المشار اليه رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي : -

تشكل في الوزارة لجنة ،

« واللجنة الفنية لمراقبة الادوية مهمتها

اجازة الادوية والمستحضرات الصيدلانيه الجاهزة واغذية الأطفال ، المتداولة في المملكة أو في النية استيرادها او صنعها » .

كما نصت الماده (٥) من النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٧٣ نظام اللجنة الفنية لمراقبه الادويه على ما يلي : -

« يشترط لتسجيل الدواء ان يكون الدواء المستورد مسموح به بل مستعمل فعلا في بلد المنشأ بنفس تركيب المواد الفعاله ، وان تحضيره يتم تحت نفس الظروف » .

وبمقارنة ما ورد في كلام معالي الوزير مع هذه النصوص القانونيه والنظاميه ، فان ما يستدل منه صراحة هو عدم تطبيق القانون والنظام وابتداءً من اللجنة الفنية وأعضاء هذه اللجنة كما ورد في القانون هم وكيل الوزارة ومدير دائرة الصيدلة ونقيب الاطباء او من ينيبه ونقيب الصيادله أو من ينيبه وصيدلي وصاحب مستودع يعينهما مجلس النقابة وطبيب وصيدلي يعينهما الوزير او ان محاولة تنفيذ القانون والنظام ، وقف امامها موانع ، وفتحت ثغرات دخل من خلالها الدواء الغير صالح ونحن لذلك نطلب اظهار الحقيقة كاملة وبكل الوثائق والمستندات ، القانونيه والموضوعيه . ومن حقنا ، ومن حق الشعب ان يطمئن الى ان من ارتكب هذه المخالفات قد احيل الى القضاء .

ثم الم يقل معالي الوزير ايضاً في مقابلته الصحفيه ما يلي « ان ادارة الرقابة الدوائيه يديرها جماعه لهم مصالح في الخارج ولهم صيدليات خاصة بهم في الاردن وبمعنى اخر فهم جماعة مستفيدون من شراء الادويه الرخيصه والتي عادة ما تكون غير صالحه بنسبة ١٠٠٪ ويتم توزيعها في صيدليات لهم » وعاد معاليه وأكد ذلك في بيانه اليوم أمام المجلس الكريم اليوم .

ان مثل هذا الكلام يعني صراحة وجود الادلة القاطعه لدى معالي الوزير ضد هؤلاء الموظفين ولذلك لا بد ان يكون قد قام باحالة موضوعهم الى النائب العام لاتخاذ الاجراءات القانونية وتطبيق القانون ، ولم نسمع من معالي الوزير ما يؤكد ذلك ثم ان هؤلاء الموظفين يكونوا بما ارتكبوه ، قد خالفوا الماده (١٢) من قانون مزاولة مهنة الصيدله ولم يجرؤ احد (كما يبدو) على تنفيذ القانون ثم يتطور الأمر لبيع ادوية غير صالحة في صيدليات غير قانونية ؟ ؟

وهل تم تطبيق المادة ١٦ من القانون لالغاء التراخيص وهي صلاحية ممنوحة لمعالي الوزير ونسأل معالي وزير الصحة ، وقد ذكر في تصريحاته لصحيفة شيحان بانه قد جرى تسريب عيناتٍ من الادوية وخلال شهرين ، تقدر بمائة الف دينار ، من مختبر الرقابة الدوائيه ، الى صيدليات يملكها مجموعة من الموظفين العاملين في قسم الرقابة الدوائيه فهل قام بتحويل قضية هؤلاء الموظفين الى النائب العام طالما أن ما ذكره هو بحكم الحقيقة الموثقه . لا بل ان معالي الوزير ، حدد انواع الادوية ، والفترة الزمنيه وقيمة تلك الادوية . ولذا فأننا نطلب ان يقدم للمجلس ما يؤكد انه تم اتخاذ الاجراء القانوني وأن القضيه بيد القضاء .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

وقد ذكر معالي وزير الصحة في تصريحه للصحيفة ، بأنه طالب بعض تجار المواد الغذائيه بأن تكون درجة الحراره اثناء الشحن ٦مْ ثم وافق على ١٢مْ ثم وافق على ٢٠مْ . . . ولكنهم وصلوا الى ٣٥مْ اننا نطلب بموجب المادتين ٤٧ ، ٥١ من الدستور تقديم تقرير من معالي الوزير عن جميع تلك المواد ، وكمياتها ، ومصادرها ، وتاريخ ورودها الى المملكة ، واسماء المستوردين ، وتقارير الفحوصات في المختبرات ، وجميع المعلومات الاخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

ويبلغ الفساد ، والاحتكار ، والتطاول على القانون وعلى مصالح الوطن والمواطنين مدى اوسع واعنف حين يعترف معالي الوزير من خلال المقابله الصحفيه مؤكداً كل ذلك وباشارات واضحه وبالارقام ، حيال مستوردي الادويه (وكما اكد معالي الوزير) تصل ارباحهم ارقاما فلكيه . غير ان الملفت للنظر ايضاً ان معالي الوزير عاد وأكد صعوبة تنفيذ القانون في هذه الحالة نتيجة للضغوطات التي تعرض لها وكما اكد ذلك في بيانه اليوم ودون ان يفصح عن ماهية تلك الضغوطات ان شيئا من التحليل ، يستدعي الاشارة الى نصوص ومواد قانونية ذات صلة مباشره بهذا الموضوع . فقد عرفت الماده (٤٥) من قانون مزاولة مهنة الصيدله المستو دع كما يلي : « المستودع : هو المؤسسة المعدة لاستيراد وتوزيع وبيع الادوية بالجمله » . وحددت الماده (٥٦) من القانون نفسه صلاحية تقرير نسبة الربح للمستودعات والصيدليات وكما يلي « يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس النقابة ، الحد الاعلى لنسبة الربح المصرح به للمستودعات بما لا يزيد على ١٥٪ من الكلفه ، ونسبة ربح للصيدليات ، بما لا يزيد على ٢٠٪ من الكلفه ، وله تحديد سعر كل دواء على حدة بغض النظر عن نسبة الارباح بتوصية من اللجنة » .

ان المواد القانونية التي اشرنا اليها اعلاه ، اعطت معالي الوزير ، كامل الصلاحية ، للوقوف على حقيقة ما تقوم به مستودعات الادويه . وكذلك صلاحية كاملة لتحديد الاسعار ، ومراقبة الالتزام بها . وليس من الصعب لا بل انه لامر سهل ومتيسر ، ان يستطيع معالي الوزير معرفة أسعار المنشأ والتي هي الأساس في تقرير أسعار البيع لدى صاحب المستودع (المستورد) ولدى صاحب الصيدليه . ان معالي وزير الصحة صاحب مستشفى خاص ، وله اتصالاته العديده ، الشخصيه والرسميه ، ولا تعوزه القدرة على الوصول الى اسعار الادويه في المنشأ . كما أننا نعلم أنه كثيرا ما قامت دائرة اللوازم العامة وفي حالات مستعجلة ، بشراء ادوية بصوره مباشرة من شركات المنشأ . وكل ذلك . يجعلنا على يقين ، بأن لدى معالي وزير الصحة ، من الوثائق ما يستطيع من خلاله اثبات حصول اصحاب المستودعات على ارباح خياليه وفقا لما ذكره في تصريحه وبيانه ولكنه ان من المهم بالنسبة لنا كممثلين للشعب ، ونحن نحترم الارقام التي ذكرها من منطلق بره بقسمه الذي اقسمه . وبموجب الدستور والقانون نطلب تزويد اعضاء المجلس بكافة التقارير والوثائق والاسماء التي لها علاقة بالمخالفات التي حدثت في مجال اسعار الادوية ، وبيان تلك الادوية ، وكمياتها واسماء المستودعات المستوردة ، وتاريخ

ورودها، والمبالغ التي حصل عليها اولئك المخالفون دون وجه حق قانوني ، وما هي الاجراءات التي قام بها معالي الوزير والوزاره حيال تلك المخالفات ، وهل احيلت الى القضاء بكل وثائقها ومستمسكاتها ؟ ؟ .

دولة الرئيس

الاخوة النواب الكرام

مما لا شك فيه ، ان معالي وزير الصحة قد قال كلاما جريئاً ، كشف من خلاله وجود خلل وممارسات مخالفة للقانون ، من غش وسرقه ، واحتكار ، وفساد ، اضطرب لها وبسببها مجتمعنا بأكمله ، وانهلعت قلوب الاباء والامهات خوفا على صحتهم وصحة ابنائهم واطفالهم فالغذاء فاسد ، والدواء غير فعال واسعاره عاليه وغير قانونية ، والمخالفون باقون دون عقاب او مساءله . اننا نطلب تنفيذ مضمون القوانين التي اشرنا اليها ، واتخاذ الاجراءات القانونية لمعاقبة المخالفين دون اي تباطؤ واطلاع المجلس بشكل مستمر على كافة التقارير والوثائق والمستمسكات . ان تنفيذ ذلك هو فقط ما يمكن ان يجعل المواطن ، يطمئن فعلاً الى ان الحكومة تعنى بأمنه وغذائه ودوائه وحقوقه الدستوريه . ولن يفيد اي شيء بعد هذا الانفجار المدوي ، الا الحزم في تطبيق القانون لتطمئن الام الى سلامة حليب طفلها ، وليطمئن العامل وجميع فئات الشعب الى سلامة الغذاء وليطمئن المريض الى سلامة وفعالية الدواء الذي يتناوله ولنطمئن جميعا بأن العدالة قد اخذت مجراها على الجميع ومن اجل الجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد عبد الكريم الدغمي والمتحدث الذي يليه السيد مفلح اللوزي .

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس .

كان هنالك فيه نقطتين تنظيميتين اردت ان ابلغك بهما ، النقطة الاولى أن هذه الجلسة قبل أن تتم وعندما حددت جرى اجتماع مع معالي نائب الرئيس الدكتور عبد الرزاق طبيشات أثناء غيابك في مهمة رسمية ، بأن المتحدث الذي يتحدث باسمه الشخصي يأخذ ثلاثة تدقائق ، ولذلك لدي الكثير مما اقوله ولكني اختصرت كلمتي الى هذا الحد .

النقطة الاخرى ، جرى ايضاً الاتفاق على ان يبث التلفزيون الاردني بكامل تفاصيلها دون اي اجتزاء لأن هذه أهم الجلسات قد تكون في تاريخ هذه الدورة وهي المتعلقة بغذاء ودواء المواطن . فأرجو دولة الرئيس أن نراعي ذلك .

دولة رئيس المجلس : أخ عبد الكريم ، الذين تكلموا لغاية الان تكلموا بأسم كتل . ومن سيتكلم بأسمه الشخصي سينطبق عليه فترة محددة من الوقت .

السيد عبد الكريم الدغمي : وبالنسبة للبث على التلفزيون ؟.

دولة رئيس المجلس : نحكي معهم .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على نبيه الأمين وعلى سائر الانبياء والمرسلين .

أولاً : سيادة رئيس مجلس النواب ، زميلتي وزملائي الافاضل ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يشرفني أنني من المعارضة ، ومعارضتي وطنية ، لسياسات الحكومة ، وليست للدولة ، فالدولة لنا جميعاً . وبداية ارجو أن اوجه تحية عربية خالصة الى معالي الدكتور الشهم عبد الرحيم ملحس وزير صحتنا الذي اعانه الله على قول الحقيقة رغم انها مرة ورغم انها قد تكلفه الشيء الكثير .

دولة رئيس المجلس : يا حضرات المشاهدين انتم تضروا بحضوركم في المرة القادمة ، لأنه قد لا نسمح بذلك في المرة القادمة ، أرجوكم الاستماع فقط وشكراً .

السيد عبد الكريم الدغمي : ولكن المخلصين الصادقين يا دكتور عبد الرحيم لا يهمهم الثمن مهما كان غالياً في سبيل مصلحة الوطن والمواطن .

سيدي الرئيس : لن أطيل عليكم ، ولكنني لا اجد حرجاً في ان اعيد عليكم ما قاله لنا دولة رئيس الوزراء قبل ايام في رده على كلمات النواب في مناقشة الموازنة العامة للدولة ، فقد قال عن بعض الصور التي رسمها بعض النواب الذين انتقدوا الفساد المالي والاداري في اجهزة الحكومة ، قال ، واقتبس « فقد كانت احدى هذه الصور من بعض الكلمات صورة قاتمة ، كادت ان تظهر الاردن وكأنه لا حول له ولا قوة ، وكأنه يكاد يموت جوعاً وعطشاً . . . الخ . . . أموره متسيبة وضائعه وقدراته منهوبة أو مهدورة فكادت تلك الكلمات ان توقع المرء بشيء من الحيرة » .

« ولأنني اعرف الوطن كواحد من ابنائه والكلام لدولة رئيس الوزراء شاهدت بوجداني الوطني الذي له ما يقارب نصف قرن في خدمته كيف نهض ونما من عهد أولي الى العهد المزدهر الذي نعيشه اليوم ، لم تخدعني تلك الصورة القاتمة التي رسمتها بعض تلك الكلمات » وقال في موقع اخر ان دولته وجميع اخوانه الوزراء يقدرون كل التقدير النقد الموضوعي المبني على الحقيقة الصافيه ويعتقدون ان بعض الأخوة النواب قاموا بوضع المجهر على بعض النقاط الباهتة هنا وهناك يعني كبروها فرسموا صورة لم تترك متسعاً للصورة الحقيقية المشرقة الاردن » انتهت الاقتباسات هذا الكلام قاله دولة رئيس الوزراء في ١٤ / ١ / ٩٤ اي قبل ايام قليلة فقط .

الحمد لله يا ابا سامر ان وزيراً خرج من جلد حكومتك ، ليضع الحقيقة امام الشعب الذي هو امانة في عنقك واعناقنا ، والحمد لله ان هذا الوزير لم يكن في يوم من الأيام نائب او مشروع نائب في مجلس الأمة ، فانتفت التهمة عنا ، يا دولة الدكتور الفاضل . .

ان ما قاله الوزير الشهم عبد الرحيم ملحس هو جزء من الحقيقة المرة المتمثلة في الفساد السائد ، والذي قلنا عنه في كلمتنا بالموازنة بانه اصبح هو الأصل واصبحت النزاهة هي الاستثناء ، فلم يتعرض معاليه لحيتان المستشفيات الخاصة الذين يسجلون عليك في فاتورة العلاج انفاسك التي تتنفسها وانت على سرير الشفاء واعتقد ان لديه ما يقول حول هؤلاء الحيتان والديناصورات ، ولم يذكر لنا معاليه من هم هؤلاء الحيتان والديناصورات

والمافيا في مجال الغذاء . . والدواء ؟

ومن هم الذين أطعمونا ويطعمونا القمامة ؟ فلنرمي بهم الى السجون بموجب القانون .

وانت يا معالي الوزير ذكرت في مقابلتك الشهيرة بأنك لا تخاف !

أعلمنا وانت محصن باذن الله ، اعلمنا وكلنا معك ، ومعك كل الشرفاء في هذا الوطن ، اجل . . سمهم بالأسم ولا تخشى بطشهم فهم جبناء ، يعيشون على مآسينا وسرطاناتنا ومعاناتنا وامراضنا ، هم الذين قلت عنهم انا يوم الموازنة انهم لا يشبعون لا اشبعهم الله ، حتى لو اكلوا موازنة الدولة بايراداتها ونفقاتها مجتمعة .

سيدي الرئيس ،

ان وزير الصحة يتهم رئيس الحكومة بأنه يخالفه في محاربة الفساد ويتهمُه بأنه مع « تهدئة الوضع » فأن صح هذا ، فاننا سنكون جميعاً امام مسؤولية تاريخية تقتضي منا جميعاً كنواب لهذا الشعب ان نطرح الثقة بالحكومة . ونلزمها بالاستقالة . . هذه هي رقابتنا . . الرقابة السياسية ، وهذه هي مسؤولية الحكومة امام مجلسنا .

اما المسؤولية الجزائية فهي من اختصاص النيابة العامة . . السلطة القضائية ، فلست مع تشكيل اللجان وتمييع الموضوع اكثر مما جرى عليه من تمييع ، فأرى ان يقدم معالي الوزير نفسه الى مدعي عام عمان كشاهد للحق العام على كل ما ذكر من جرائم في حديثه امام الصحافة وليعطي المدعي العام كل الاسماء والوقائع والوثائق والا فأنني سأتقدم بنفسي بهذه الشكوى الى المدعي العام لأني كتبتها فعلاً ووقع معي بعض الاخوة النواب عليها ، لان النيابة العامة تستطيع تحريك الدعوى الجزائية بمجرد علمها بأن جريمة ارتكبت ، وساطلب من المدعي العام دعوة شاهد الحق العام الاول معالي الدكتور ملحس وزير الصحة

وسأتقدم ايضاً الى المدعي العام بشكوى جزائية ضد من يسمحون بادخال المواد الخاصة بطب الاسنان دون رقابة ، ومواد الحشوات التي اشار اليها نقيب اطباء الاسنان في مذكرته المرسلة الى اعضاء مجلس النواب فهذه ايضاً تشكل جريمة .

وساتقدم بشكوى جزائية ثالثة منفصلة ضد من قام بتوظيف المدرس في كلية طب الاسنان الذي يسمح له بمعالجة امراض طب الاسنان في العيادات التابعة للكلية في مستشفى الجامعة الاردنية وهو ليس مسجلاً في نقابة اطباء الاسنان ، بل لم ينجح في فحص الوزارة - وزارة الصحة - الذي تقوم به للاطباء المبتدئين !

يا الله ! ! هذا ليس فساداً . . انه مهارة . . . اجل مهارة ! وابداع ! في بلدنا على تجاوز القانون . . شخص يرسب في امتحان الاطباء المبتدئين . . . ولم يحصل على ترخيص مزاولة المهنة ، ومع ذلك يدرس ابناءنا طب الاسنان ويعالج مرضانا . . . ويتهمون وزير صحتنا بالجنون . . الله اكبر ، فلنحاربهم يا دكتور ملحس ولنضع الحقائق امام القضاء ، فهي غيض من فيض ، وانا متأكد من ان اكثر وزرائنا « سيبقون البحصة » ذات يوم ويلحقون

بك فلنقض على الفساد ولتكن خطوتك اولى خطوات الرواد المخلصين .

ارجوك أن لا تتراجع ونعرف حجم الضغوطات التي عليك ، ونعرف انهم يريدون اظهارك بمظهر المتخبط ، لا تتراجع فانت ذكرت في مقابلتك مع شيحان عندما سألوك واقتبس : « شيحان : ولماذا لا تطلع الحكومة على هذا الوضع . . . ام انك اطلعتهم ولهم موقفا مغاير ؟ ؟ ! !

جواب ملحس : لرئيس الحكومة وجهة نظر مخالفة لوجهة نظري . . وهو مع تهدئة الوضع . .

شيحان : ولكن هذا قد لا يكون في مصلحة المواطن ؟ ! !

ملحس : نعم . . فانا خلال فترة وجيزة اتلفت حوالي (٦٠٠) طن لحمة فاسدة خلال ٦ شهور . . اضافة الى مئات الاطنان من المواد الغذائية الاخرى غير الصالحة . . عدا عن اغلاقي الكثير من المطاعم والمخابز . . فقد اغلقت اكثر من ١١٤ مخبزاً لنستطيع أن نأكل خبزاً بعيداً عن الفئران والصراصير فهم يتعاملون معنا وكأننا مزبلة العالم » انتهى الاقتباس .

فلا تتراجع يا معالي الوزير ، . . . فأن هددوك بالاقالة او الحبس أو غير ذلك فستجد جمهوراً كبيراً من هذا الوطن يؤيدك ويأخذ بيدك ويكفيك شرفاً الشكر الموجه لك من نائب جلالة الملك سمو الامير الحسن حفظه الله على موقفك بالاضافة لبرقيات التأييد التي تترى عليك كل يوم على صفحات جرائدنا اليومية . . . والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد مفلح اللوزي . والمتحدث الذي يليه الدكتور فرح الربضي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوة النواب المحترمين . كما علمنا الحسين أن نكون أمناء جميعاً على مصلحة المواطن والوطن في هذه القاعة التي نلتقي بها لمناقشة الامور الهامة وأهمها المحافظة على غذاء ودواء المواطنين والسلامة العامة .

واذا رأت الرئاسة الجليلة أن تعدل وتبدل بدور المسجلين من النواب فأنني اكتفي باعطاء كلمتي الى الامانة العامة لتسجيلها حسب الاصول وذلك لكوني مسجل أول متحدث في هذا المجال .

وهذه كلمتي معدة من (١٧) صفحة وكنت أتمنى على الرئاسة ان اتبعت أسلوباً منصفاً ومرضي بالتغيير اذا كان هناك ضرورة بالتعديل والتبديل بالمزاج الذي اتبعته الرئاسة . . وشكراً .

- وهذه كلمة النائب السيد مفلح اللوزي كما سلمها للأمانة العامة -

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

أعضاء مجلس النواب المحترمين

استمعت الى بيان الحكومة الذي تلاه

هكذا من الأصل

معالي وزير الصحة ، وقد أزال هذا البيان جزءاً كبيراً من الغموض والتشويش والارتباك الذي ترتب على اثارة الموضوع ، ولا شك أن ما ورد في البيان المذكور سيساهم في وضع الامور في نصابها الحقيقي ،وارجاع المشكلة الى حجمها الطبيعي .

غير انني أود أن أبدي الملاحظات التالية :

أولا : أن هذا الموضوع ما دام قد أثير علنا – فقد اصبح ملكاً للوطن بأسره وليس للحكومة وحدها او مجلس النواب وحده وليس للقوى السياسية وحدها أيضا ، لانه يتعلق بحياة المواطن ومتطلباته الأساسية .

ويجب أن يناقش بموضوعية وتجرد تام عن النزاعات السياسية ، فأمن المواطن الغذائي والدوائي ، والمناداة به ليس حكراً على أحد ولا بد من الوصول فيه الى قناعات وطنية نابعة من هدف واحد ، هو خدمة الوطن والمواطن ، لا خدمة أي اتجاه سياسي أو تصفية لأي حسابات . .

ثانياً : – إننا إذ نناقش هذا الموضوع مع الحكومة ، فإننا يجب أن لا نضع أنفسنا كطرف في مواجهة الحكومة . بل نحن في مجلس النواب . وفي الحكومة فريق واحد يجتمع اليوم لمراجعة واعادة النظر في السياستين الدوائية والغذائية بهدف خدمة المواطن ورفعة الوطن ، لا بهدف تسجيل النقاط أو المواقف . ان هناك اتجاهات كثيرة تشد الموضوع والموضوع بحد ذاته يغري بالمبالغات وبالشعارات ، الا أن علينا في هذا المجلس الكريم واجب ترشيد هذه الاتجاهات ووضع المسألة في اطارها الصحيح وهو الوصول إلى الحقائق وإلى المعلومات الثابتة ،ومن ثم اقتراح اجراءات المعالجه .

ثالثاً :– ان الوضع الدوائي والغذائي الحالي ليس نتاج سياسه هذه الحكومة وحدها ، بل هو نتاج سياسات الحكومات السابقة التي حاولت جميعها ولا شك ، تحقيق أفضل وضع ممكن في هذين المجالين .

رابعاً : – إن للمسالة المثارة ، انعكاسات هامة جداً على الوطن واقتصاده واستقراره ، ويجب أن لاننسى إننا دولة مصدره للدواء . وأننا نقدم الخدمات الطبية لعشرات الالوف من المواطنين العرب من البلدان المختلفة ، وأننا أصبحنا مركزاً طبياً اقليمياً مهماً للعلاج .

خامساً : – إن الأخطاء والتجاوزات . وربما محاولات خرق القانون . تحدث في كل المجتمعات . وفي كل الأنظمة ، ولكن ما يهم هو كيف يتم علاج هذه الاخطاء والتجاوزات والمخالفات ، وما هي آلية تصحيح الأخطاء المذكوره ، وكيف تتحرك هذه الاليه .

وانطلاقاً من النقاط السابقه . التي رايت ان أركز عليها كمقدمة لبيان رأيي في مناقشة السياسة الغذائية والدوائية ، فأنني أبدي ما يلي : –

دولة الرئيس

أعضاء مجلس النواب المحترمين

فيما يتعلق بالدواء .

١– لا اعتقد أن هناك حاجة لاثبات أن هناك أدوية كثيرة منتهية المفعول . أو تكاد لا تزال

تباع في الصيدليات ، وأن اسعار الأدوية تقفز بشكل جنوني لا يمكن تبريره . بل إن علبة الدواء الواحدة . أحياناً تجد عليها بطاقتين أو ثلاثة . ملصقة فوق بعضها وبأسعار متصاعدة ، تتضاعف أحياناً عدة مرات ، ونحن لا ندري كيف يسمح للصيدلي . أو لمستودع الدواء بالقفز بسعر الدواء نفسه الى ثلاثة أضعاف سعره الأول المثبت على نفس العبوة (العلبة) التي يفترض أنها اشتريت بالسعر الأول مع هامش ربح سخي . .

٢– كما أن أحداً لا ينكر . أن ظروف حفظ الدواء في معظم الصيدليات والمستودعات ليست مقبولة ، وأن درجة حرارة الحفظ المطلوبة حسب تعليمات الشركات الصانعة غير متوافرة في معظم صيدليات المملكة حيث تعرض الأدوية فيها في ظروف حرارة عالية تصل في الصيف الى حوالي ٣٨ أو ٤٠ مئوية مما يخالف بشكل جوهري تعليمات الشركة الصانعة . . .

٣– كما أن هناك عينات مجانية تباع باسعار عادية للمواطنين بعد اخفاء عبارة (عينة مجانية) تحت بطاقة السعر التي تلصق مجدداً على العلبة .

٤– كما أننا نعرف جميعاً أن أسعار الدواء في الأردن (وهي لا تخضع للجمارك) تفوق كثيراً اسعار الدواء في الدول المجاورة (سوريا ولبنان) وهذا يعني أن هناك نسبة أرباح فاحشة تحققها مستودعات الأدوية ، مع أن أسعار الدواء تبنى على تعليمات من وزارة الصحة تقوم الأجهزة المختصة فيها بالتسعير ، ويفترض في هذه الأجهزة أن تكون واعية لهذا الاختلاف الكبير في الاسعار وأن لا ترضى بالفواتير التي يقدمها بعض أصحاب مستودعات الأدوية أساساً للتسعير ، لأنانعلم جميعاً أن الفواتير المقدمة شيء والحقيقة شيء اخر . . وأن الفرق يسجل غالباً لحساب اصحاب المستودعات في الخارج .

٥– أما في مجال الطب والعلاج والاستشفاء ، فهناك أشكال من الاستغلال اللا انساني تقوم به نسبة معينة من ممارسي مهنة الطب والمستشفيات الخاصة ، هناك حلقات تواطؤ من بعض الأطباء وبين بعض مستودعات الأدوية لتصريف أنواع معينة من العلاج مرتفع الثمن .

وهناك مبالغة وأشكال من التعامل اللاإنساني الأبتزازي في فواتير المستشفيات وحساباتها . . .

اننا نعرف كل هذا ، وهناك قناعة عامة به دون حاجة لاثبات أو براهين ، لأن الممارسة اليومية للمواطنين كافية لذلك .

ونعرف ايضاً أن اجهزة الرقابة الصحيّة نادراً ما تحركت للقضاء على هذه المخالفات الصارخة أو للحد من الظواهر الأبتزازية .

ونعرف ايضاً أنه بالرغم من تعدد أجهزة الرقابة المنشأة في وزارة الصحة والمفترض أنهامزودة بكفاءات علمية ، وأنها مسلحة بمجموعة هامة من القوانين والأنظمة والصلاحيات ، الا أنها لا تفعل شيئاً محسوساً في هذا المجال . .

واذا كانت هذه القوانين والأنظمة لا تكفي – مع أن رجال القانون يؤكدون عكس ذلك – فلماذا لا يجري اصدار قوانين وأنظمة

جديدة تتولى ضبط كل هذه المخالفات ومنعها . .

وإذا كانت هناك انحرافات أو تهاون أو تسيب في أجهزة وزارة الصحة فلماذا لا تعالج حسب الأصول ويعاقب المسيء ويجزى المحسن . . .

اننا ندرك صعوبات الإصلاح ، ولكنه أمر لا بد منه ولا بد من التصدي له ، في كل المراحل ، ولكننا بالرغم من كل ما ذكرنا ، فإن الوضع الدوائي والعلاجي ، وإن كان مليئاً بالعيوب والمثالب ، الا أنه لا يشكل كارثة وطنية ، ولكن التقاعس عن معالجته ، والسكوت على استمراره وتفاقمه قد يشكل في المستقبل كارثة وطنية . . .

وأما بالنسبة للوضع الغذائي : -

فاننا نشارك القائلين القول أنه بحاجة الى كثير من الرقابة ، وبحاجة أكثر إلى تفعيل الأنظمة والقوانين وبحاجة إلى موظفين اكفاء نزيهين يقومون بتطبيق هذه الأنظمة والقوانين واضعين نصب أعينهم مخافة الله ومصلحة الوطن والمواطن . . .

هناك قناعة عامة أن هناك تسيب وتراخي في الرقابة ، وهناك تضارب في صلاحيات أجهزة الراقبة ، وهناك تهاون وتواطؤ في أجهزة المختبرات ، وهناك تسامح لا مبرر له في مراقبة قوت الشعب وغذائه . . .

وهناك أرباح خيالية تتحقق ، وهناك حديث عن صفقات مشبوهة تستورد فيها أغذية عديمة الصلاحية وبخاصة في مجال اللحوم والمعلبات ، وهناك اهمال في مراقبة الغذاء الذي يباع للناس ، يلمسه المواطن هناوهناك ، هناك فوضى في أجهزة الرقابة الغذائية وتضارب في صلاحياتها وتعدد في مختبراتها واختلاف في نتائجها ، وقد يكون هناك انحراف لدى بعض الموظفين والمسؤولين في مجال الرقابة . . . كل ذلك يجعل سوق الغذاء سوقاً غير منضبطة بمعايير واضحة ابتداءً ، قبل اثارة الازمة ، مما يبرر القلق الكبير والذعر الذي تولد لدى قطاعات كبيرة من الناس نتيجة إثارة الموضوع وبخاصة حينما جرى التركيز على (قمامة الدول الصناعية) . . . وأصبح الأمر يستدعي مجموعة من الاجراءات الضرورية لإزالة التوتر والقلق الحاصلين لدى المواطنين ، ولمعالجة أي أخطاء سابقة ولتدارك أي أخطاء لاحقة قبل وقوعها . . .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين ،

نحن ندرك أن أجهزة الرقابة مهما كبرت واشتدت ومارست عملها بإخلاص فإنها لن تستطيع أن تحكم طوق الرقابة احكاماً تاماً في سائر حلقات عملية استيراد وتوزيع الغذاء حتى يصل إلى المواطن الفرد . . وأن عمل الأجهزة الحكومية وحده غير كاف . . وأنه لا بد من استنهاض حسّ المواطنة لدى المواطنين ، حس الانتماء للمجتمع ، وحس التفكير الايجابي ، لمقاومة السلبيات ورفض الخطأ ورفض المشبوه من السلع والتنبيه الى المخالفات والمساعدة على ضبطها ، اذا لا يمكن لأجهزة الدولة وحدها أن توجد في كل زمان ومكان ومتجر ودكان . . . ولا بد من ابراز الدور الإيجابي للمواطن في مقاومة الغش

والخداع والانحراف والاستغلال . .

ولا بد من تقوية حسّ المراقبة والتدقيق لديه فيما يشتريه ، وتفعيل دور جمعيات حماية المستهلك .

والجمعيات المشابهة لها . وتعميم وجودها ، واحداث توعية اعلامية عامة في هذا المجال . . .

إن عمل المراقبة الغذائية ، من الجهات الحكومية ، هو أساسي ولا شك ، ويجب أن يكون في أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة ، ولكنه لا يمكن له أن يؤدي دوره كاملاً الا بتعاون المواطن ووعيه وإرشاده إلى مواطن الخلل . . .

إن الأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة كثيرة جداً ، ولكن من النادر جداً أن يجري تفعيل هذه الأنظمة ، ومن النادر جداً أن تتحرك الية التصحيح لإحقاق العدالة وانزال العقاب بالمخالفين أو المهملين أو المنحرفين . .

دولة الرئيس

الاخوة اعضاء مجلس النواب المحترمين

إن ما أعلنت عنه الحكومة من تشكيل لجنتين من ذوي الاختصاص العالي لدراسة أوضاع الغذاء والدواء والتحقيق فيهما واستخلاص النتائج واقتراح الأجراءات اللازمة ، هو أمر يدل على توجه ايجابي للحكومة ، وكذلك قيام اللجان المنبثقة عن المجلس النيابي بتحقيقات في هذا المجال ، ولكننا نقترح أن يكون هناك جهد مشترك حكومي برلماني - جهد على مستوى وطني ، لتشكيل لجنة تحقيق من عناصر عالية الكفاءة والخبرة والحيادية ومن بينها عناصر قضائية لدراسة كافة المواضيع المثارة في هذا المجال وتقصي الحقائق واقتراح الحلول وبيان التجاوزات والمخالفات ، والفصل بين الحقيقة وبين الوهم ، وبين الواقع وبين الاشاعة ، وان هذه الضجة الكبرى المثارة ، بالرغم من بعض جوانبها السلبية ، أو بعض التحفظات التي تستدعيها ، فإننا يمكننا بالتعاون معاً وبالتحلي بالروح الايجابية وبالارتفاع إلى مستوى المصلحة الوطنية العليا ، وبالاقتناع بأنناجميعاً من المواطنين في خندق واحد حكومة وبرلماناً وشعباً . . .

يمكن أن نجعل هذه المناسبة نقطة مراجعة للمسيرة ، ولتصحيح عيوبها . وسد ثغراتها ، والأنطلاق منها بقوة وثقة إلى المستقبل ، وبشكل يعيد الثقة في مؤسساتنا واقتصادنا وفي نظام حياتنا ونمط معيشتنا بعد أن اهتزت هذه الصورة كثيراً ، سواء كان سبب هذا الأهتزاز الحرص على الوطن والنوايا الحسنة أم الرغبات والأهواء الأخرى التي تحاول الأساءة إلى كل ما هوطيب وجميل في وطننا العزيز ونحن نأمل ونثق دائماً أن أغلب الذين تصدو لهذا الموضوع كان دافعهم الحرص على مصلحة الوطن والمواطن فجاز اهم الله خيراً .

واختم كلمتي بالدعاء

ليحمي الله الأردن ومواطنيه

وليحفظ له قيادته الحكيمة سنداً ومنارة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح الربضي .

هكذا من الأصل

الدكتور فرح الربضي :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

بادىء ذي بدء أود أن أضم صوتي الى القائلين بأن من يظلم وطنه ويظهره على غير واقعه وحقيقته انما يسهم في جريمة لا تنساها الأجيال على مر السنين . فنحن وإن كنا في مسائلتنا اليوم سنتناول بعض جوانب الفساد في وطننا العزيز يجب الا ننسى أن الاردن لا زال بخير والحمد لله . فالجوانب الايجابية في مجتمعنا الاردني كثيرة وتدعو الى الفخر والاعتزاز ، وإنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن نجد معظم شعوب هذا العالم تحتفظ لأردننا بصورة ناصعة محاطة بالأجلال والاحترام .

واسمحوا لي الآن أن أطرح سؤالاً من شقين :

(١) هل الفساد عام وشامل لكل جوانب مجتمعنا ؟

(٢) هل يمكننا معالجة هذا الفساد ووضع حد له ؟

أود أولاً أن أجيب عن الشق الثاني ومن ثم أجيب عن الشق الأول . وفي جوابي عن الشق الثاني أعترف بأن أمل الشعب بالحكومات المتعاقبة قد خاب كما خاب أملهم في مجالس النواب المتعاقبة على حد سواء . لقد خاب أملهم في الحكومات بسبب القهر والظلم والجوع والمحسوبية . وخاب أملهم في مجالس النواب لأنها لم تثبت موجودية ولم تقف وقفة رجولية واحدة تضع الأمور في نصابها وتقيم دولة المؤسسات بدل دولة المزاجية والمحسوبية والرجل الواحد . إنّ شعبنا يطالبنا بقيام دولة المؤسسات التي يقف فيها المسؤول امام القضاء ليدفع ثمن أخطائه وليحاسب على فساده أو ليعتزل ان ثبت فشله .

ان مجلسنا هذا ، أيها السادة ، هو برلمان ذو سلطة . ومن هنا وجب عليه أن يصدق شعبه والا يهمل في المساءلة . فهو إن أهمل في المساءلة سيجد نفسه ضمن دائرة مساءلة الشعب . إن الشعب يتساءل ؟ ماذا يمكن للبرلمان أن يفعل ؟ هل سنجد في البرلمان غير الكلام هل سنجد في البرلمان رجالاً قادرين على وضع حدٍ لإستشراء الفساد ؟ انه تساؤل يحمل في طياته شكاً بقدرة ممثلي الشعب على الدفاع عن حقوقه . ومن حق الشعب أن يتهم ممثلي الشعب بالجبن والخوف والسكوت على الفساد الذي تمارسه الحيتان والمافيا ومراكز القوى على السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً .

لقد عيل صبر الناس . وعلى الحكومة ومجلس النواب ومعهما السلطة القضائية العمل سوية وبكل جد وحزم على وضع حد للفساد . فإن لم تعمل هذه السلطات مجتمعة فإن الفساد سيتفاقم ويستمر الأنزلاق نحو الهاوية . اننا ولحن نشد على يد الحكومة مؤيدين لها تصديها لمقاومة الفساد في مجال الغذاء والدواء نود أن نذكرها بحلم جميل يراود مخيلة الشعب كلما عاش فترة رحيل حكومة ومجيء حكومة جديدة . انه يستبشر خيراً بحلول عهد جديد يحرك فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه عن أسباب استشراء الفساد وأسباب تردي معظم مشاريعنا الكبرى . ولقد عقد الشعب امالاً عريضة على هذه الحكومة لما لرئيسها وأعضائها من

تاريخ نظيف واخلاص في العمل . والمطلوب من الحكومة أن لا تحصر موقفها في التعاون مع أيةلجنة للتحقيق في جوانب الفساد . بل أن واجبها أن تباشر في التحقيق في كل مؤشر يدل على الفساد . والأهم من ذلك كله أن توكل الأمر للنيابة العامة لأن في ذلك ضماناً للوصول الى الحقيقة وايقاع العقوبة على الذين يعيثون فساداً في وطننا . والمطلوب من الحكومة أن لا تجبن أمام الحيتان والمافيا ومراكز القوى كما فعلت الحكومات السابقة حين أحالت للنيابة العامة جوقة العزف على الفساد من الصف الثاني وتركت قادة الأوركسترا يقودون جوقة موسيقاهم دونما أي خوف أو انزعاج .

وفي جوابي عن الشق الأول أقول : إن الفساد الذي نعيشه اليوم هو فساد الضمير . . فساد الذمة . . فساد الخلق . . وحين يفسد الضمير اقرأ على الدنيا السلام ، اذا لا يعود لدى من فسد ضميره أي رادع يردعه عن الجشع ومص دم الناس والتلاعب بغذائهم

ودوائهم الا القضاء الصارم الذي لا تأخذه في الحق لومة لائم .

وحين نقارن بين ايجابيات هذا البلد وسلبياته نحمد الله كثيراً اذ نجد كفة الايجابيات راجحة على كفة السلبيات . وكم يرتاح الضمير وتسعد النفس عندما نجد الدكتور هيروشي ناكاجيما مدير عام منظمة الصحة العالمية يشيد في عام ١٩٩٠ بمختبر الرقابة الدوائية التابع لوزارة الصحة وذلك خلال زيارته لهذا المختبر .

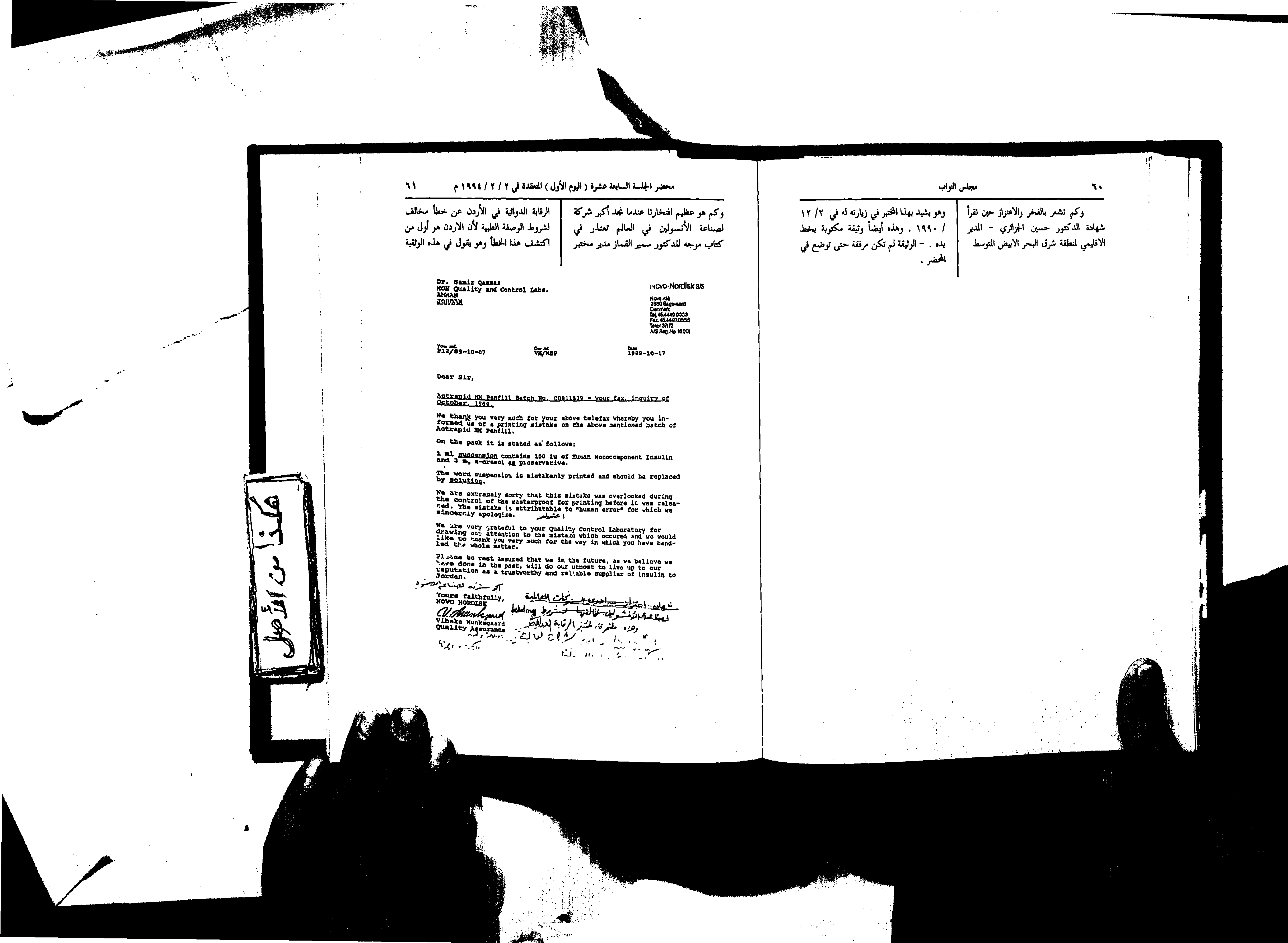
وهذه وثيقة بخط يده وأكتب على الوثائق في كل ما أقول .

من الدكتور هيروشي ناكاجيما
شهادة اشادة واعتزاز
بمختبر الرقابة الدوائية التابع
لوزارة الصحة من قبل مدير
عام منظمة الصحة العالمية
وهو اعلى مسؤول صحي في
العالم وذلك خلال زيارته
[illegible]
[illegible]

Very much appreciate for the active works for Q.C.
Many thanks for showing very interesting facilities with well trained persons
Expecting further cooperation and development with WHO

Dr. Hiroshi NAKAJIMA
Director General WHO Gen.
H. Nakajima

هكذا من الأصل



وكم نشعر بالفخر والاعتزاز حين نقرأ شهادة الدكتور حسين الجزائري – المدير الاقليمي لمنطقة شرق البحر الابيض المتوسط

وهو يشيد بهذا المختبر في زيارته له في ٢/ ١٢ / ١٩٩٠ . وهذه أيضاً وثيقة مكتوبة بخط يده . – الوثيقة لم تكن مرفقة حتى توضع في المحضر .

وكم هو عظيم افتخارنا عندما نجد أكبر شركة لصناعة الأنسولين في العالم تعتذر في كتاب موجه للدكتور سمير القماز مدير مختبر

الرقابة الدوائية في الأردن عن خطأ مخالف لشروط الوصفة الطبية لأن الاردن هو أول من اكتشف هذا الخطأ وهو يقول في هذه الوثيقة

Dr. Samir Qammaz
MOH Quality and Control Labs.
AMMAN
JORDAN

novo-Nordisk a/s
Novo Allé
2880 Bagsværd
Denmark
Tel. 45.4449 0333
Fax. 45.4449.0555
Telex 37173
A/S Reg.No 16201

Your ref. P12/89-10-07 Our ref. VM/MBP Date 1989-10-17

Dear Sir,

Actrapid HM Penfill Batch No. C0811839 - your fax. inquiry of October, 1989.

We thank you very much for your above telefax whereby you informed us of a printing mistake on the above mentioned batch of Actrapid HM Penfill.

On the pack it is stated as follows:

1 ml suspension contains 100 iu of Human Monocomponent Insulin and 3 mg m-cresol as preservative.

The word suspension is mistakenly printed and should be replaced by solution.

We are extremely sorry that this mistake was overlooked during the control of the masterproof for printing before it was released. The mistake is attributable to "human error" for which we sincerely apologize.

We are very grateful to your Quality Control Laboratory for drawing our attention to the mistake which occured and we would like to thank you very much for the way in which you have handled the whole matter.

Please be rest assured that we in the future, as we believe we have done in the past, will do our utmost to live up to our reputation as a trustworthy and reliable supplier of insulin to Jordan.

Yours faithfully,
NOVO NORDISK

V. Munksgaard
Vibeke Munksgaard
Quality Assurance

وقع خطأ في الوصفة الطبية المرسلة للاردن ، أكتشف هذا الخطأ المختبرات الاردنية وأرسلوا لهم يحذرونهم من هذا الخطأ فاعتذروا بهذه العبارات .

أضيف الى هذه الشهادات ما تفضل به معالي وزير الصحة هذا الصباح ، إذ ذكر بأن الآف الحالات من المخالفات قد اكتشفها القائمون على هذا المختبر . هذه الشهادات نعتز بها ونضيف اليها الآن المخالفات التي إكتشفها أبنائنا المخلصون ، الذين قضوا سنوات طويلة يوصلون الليل بالنهار داخل جدران مختبرات وزارة الصحة وهم يسهرون على صحة وطنهم ومواطنيهم . فمن واجبنا أن نصفق لهؤلاء كما صفقنا لمعالي الوزير . ومن حقنا أن نسأل معالي الوزير أين هم هؤلاء الجند المجهولون ؟ أين مراكزهم الان ؟ الجواب معروف لدى معاليه .

وأود هنا أن أطرح بعض الحالات وبسرعة ، وهي مخالفات ارتكبت في عهد معالي الوزير ولم يقم بها ساكناً واحداً .

١- ذكر معالي الوزير في الجرائد والصحف ، أن الادوية تباع بربح ٣٠٠٪ ، وفي هذا الصباح ذكر أكثر من ذلك ، ذكر أن النسبة تفوق ذلك بكثير . وفي هذا ما يؤيد وجود حيتان جائعة جشعه تعمل على مص دمائنا . لكن السؤال هو مسؤولية من هذا التسيب ؟ انها مسؤولية وزارة الصحة .

فالمادة (٥٦) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ((٤٣) لعام ١٩٧٢ تنص على ما يلي : « يقرر الوزير بعد الاستئناس برأي مجلس نقابة الصيادلة الحد الاعلى لنسبة الربح المصرح به للمستودعات بما لا يزيد عن ١٥٪ من الكلفة . ونسبة ربح الصيدليات بما لا يزيد عن ٢٠٪ من الكلفة وله تحديد سعر كل دواء على حدة بغض النظر عن نسبة الارباح وذلك بتوصية من اللجنة » .

فما الذي منع معالي الوزير من أن يضع حداً لمثل هذه الزيادة في الاسعار ؟ .

٢- بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٩٣ وجه الدكتور سمير القماز لمعالي وزير الصحة كتاباً يخبره فيه بالمخالفات التالية :

- استلام قطن طبي غير مطابق للمواصفات لا يصلح حتى للوسائد .

- شراء مواد من شركات وهمية تحت اسم وعنوان منحلين .

- شراء مواد تفوق حاجة الوزارة أو ليس الوزارة بحاجة اليها مثل زيت النعناع وعلاج السرطان الذي تصل قيمته (٦٠٠٠٠) ستين الف دينار دون ان يقوم اي واحد من اختصاصي السرطان في الوزارة بطلبه . وكذلك مادة الفازلين والجليسيرين وغيرهما التي يزيد سعرها ٣٠٪ عن سعرها في الأسواق المحلية .

هل حقق معالي الوزير بهذه المخالفات ، حسب معلوماتنا لم يجري اي تحقيق .

٣- بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٩٣ وجه حوالي (٢٨) موظفاً من مختبر الرقابة الدوائية الذين نعتز بهم ، والذين ذكر معالي الوزير آلاف المخالفات التي اكتشفوها . وجهوا لمعالي وزير الصحة مذكرة يذكرون فيها أن تردي أوضاع مختبر الرقابة الدوائية في الآونة الاخيرة أصبح يهدد سلامة وصحة المواطن والمال العام ، فما الاجراءات التي اتخذها معالي الوزير ؟

٤- بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٩٤ أرسلت الصيدلانية ريم سحيمات مذكرة لمعالي الوزير تخبره فيها انها أجرت فحوصات مخبرية للمستحضر Dextrose injection فوجدت فيه بعض الشوائب المرئية في هذه الحقن . ثم طلبت عينات اضافية للتأكد من سلامة هذا المستحضر وتبين للمرة الثانية وجود شوائب مرئية ، الا ان رئيسة المختبر الجديدة قامت باصدار التقرير متضمناً النتيجة بأن المستحضر مطابق للفحوصات ، وفي مذكرتها لمعالي الوزير تمنت الصيدلانية سحيمات على معالية ايقاف استلام هذا المستحضر لان وجود شوائب مرئية داخل الحقن يعتبر من المخالفات المهددة للحياة . وسؤالي الآن : ما هي اجراءاتكم يا معالي الوزير ؟ ولمعلوماتكم تقول: لقد تم صرف هذا المستحضر في مستشفيات وزارة الصحة .

٥- بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٤ وجه معالي وزير الصحة للصيدلاني في مستودع ادوية معين ولا أريد ذكر أسمه كتاباً يقول فيه بأن المستحضر Methergin injection انتاج شركة Sando 2 غير مطابق للشروط وفي هذا الكتاب طلب معالي الوزير سحب الكمية فوراً والحجز عليها . والسؤال الآن هو : لماذا لم يأمر معالي الوزير حتى الآن باتلاف هذا الدواء ؟ حتى الان لم يطبق القرار ، لم يتم الحجز الفوري وسحب الدواء واخيراً وليس اخراً فأن لدي الوثائق الكثيرة في هذا المجال ، أود أن أذكر معالي الوزير بمخالفات كثيرة سأوزعها الآن على الامانة العامة ترتكب في هذه الاونة الاخيرة ، وحتى بعد أن أطلق معالي الوزير تصريحاته المعروفة .

هنالك مخالفات ترتكب حالياً في مختبر الرقابة الدوائية ونحن هنا نكتفي بأن نوزعها على الاخوة النواب حتى يطلعوا على مثل هذه المخالفات ، نرجو الله التوفيق لما فيه خير الأردن جميعاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، المتحدث الاخير السيد عبد الكريم الكباريتي ، وقبل أن ننهي الجلسة نقرأ الاسماء حتى نتأكد من لم يسجل أسمه .

السيد عبد الكريم الكباريتي : دولة الرئيس .

بعد أن كفى أبا عصام وولى فقد اثرنا أن نختصر كلمتنا ، ويشاركني في هذه الكلمة النواب أصحاب المعالي والسعادة **صالح ارشيدات ، سعد هايل السرور ، جميل الحشوش ، منير صوبر ، حماد ابو جاموس وصالح شعواطه .**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

والقى النائب الدكتور عبد الكريم الكباريتي كلمة قال فيها : أبدأ بكلمات الحسين القائد وهو يحدد أوجب واجبات الحكومة في تكليف سام اذ يقول و « على الحكومة استئصال المحسوبية والفساد حيثما وجد ، ووضع الضوابط الكفيلة بكبح الربح الحرام ، ومعالجة موضوع الجرائم الاقتصادية ، وتصويب اعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين بحيث تستهدف مصلحة البلد وخدمته ولا تستهدف تحقيق ارباح غير معقولة تتم على

هكذا من الأصل

حساب سمعة البلد وامكاناته ومصلحته » .

هذا الموقف الهاشمي انما يعبر عن حالة وجدانية واشواق شعبية لنهضة اردنية دائمة متجددة لا تسمح للترهل والفساد والهنات والعثرات أن تتوطن .

كما انه يستهدف وقف حالة الارتجال في اتخاذ القرارات وجعل الاجتهادات مدروسة (مبررة) ومستندة الى مقدمات واسباب وسياق لا يمتنع فيها على احد اضاءة الجوانب المعتمة ، او التعبير عن الغضب والانفعال . .

ولكن بعيدا عن الاساءة والتجريح والقيل والقال لان القذف بالحجارة اهون من اهمال العقل والقانون والرفش في البطن اسهل من استئصال الغبن .

ان الذي يريد ان يختصر المسافة بين القول والعمل وحل المشاكل بين الواقع والتطلع لا بد ان يكون لديه البرنامج العملي الى جانب الارادة والقدرة على الفعل ونحمد الله ان وفرت الديمقراطية الاردنية القنوات الشرعية للفعل والانفعال والتفاعل . . والتشديد والتشدد فهناك الحكومة . . والقرارات ، فهناك القانون والمحاكم والتشريعات ، وهناك مجلس النواب . . ممثل الشعب ، وهناك الصحافة . . والهيئات المنتخبة . . . والنقابات .

ونحن في المجلس لا يمكن وليس من حقنا ان نقول للحكومة ان تسير في هذا الطريق او ذاك لاننا اذا طلبنا من الوزراء ان يؤدوا اعمالهم طبقاً لخطه نرسمها لهم لكون قد اسقطنا المسؤولية الوزارية عنهم ونحن نظل دوماً مع الحكومة في ضرورة مشاركتنا واطلاعنا على الحقائق لان الوعي والحرص على ايصال الحقائق تشكل الضمانة الحقيقية لديمومة الديمقراطية والحرية وحقوق وواجبات الوطن والمواطن .

واذا كان موضوع مناقشتنا اليوم هو بيان الحكومة توضيحا لتصريحات معالي وزير الصحة فان هذه التصريحات بما حملته من تفاعل وانفعال ومن ايجابيات وسلبيات وتداعيات واشاعات واتهامات اشغلت الراي العام وكادت تودي بثقة الشعب في غذائه ودوائه وكادت تودي بثقة العالم بصادراتنا الغذائية والدوائية وان شتت الدقة باقتصادنا الوطني . ونحن يا دولة الرئيس لا يمكن لنا الا ان نشد على يد الحكومة وعلى يد وزير الصحة للرفش والضرب ولكن بادوات القانون نريد ان نضرب كل مواطن الفساد وعلى كل متاجر بأمن الوطن الغذائي والدوائي ونحن نثمن ونقدر لمعالي وزير الصحة صولاته وجولاته في مواقع المتابعة والمسؤولية ولكننا نطالبه في ان تشمل سياسة الحكومة في موضوع معالجة الواقع الصحي .

الغذاء والدواء وكذلك المستشفيات ليتحقق ان الفساد ونسبة ارباح المسشفيات تقل عن النسب التي اوردها الوزير للدواء .

دولة الرئيس

ان التشريعات والقوانين والانظمة المعمول بها في هذا البلد ولدى وزارة الصحة بالتخصيص كافية وهي جامعة مانعة قادرة على تمكين الوزير كل الامكانيات لتصويب وتصحيح ومحاسبة الفاسدين

والمخالفين وتقديمهم للمحاكمة بعد كشفهم وفضحهم ان كان الأمر كذلك لقد تاكد لنا ان اسعار الدواء كما قال أبا عصام لا يحددها الوكيل ولا التاجر انما تحددها لجان وآلية لا تتم الا بتوافر شروط وحلقات اربع كان على الوزير ان يذكرها لانه في المحصلة النهائية هو المسؤول عن تصديق قرارات اللجان .

وكنا نتمنى يا دولة الرئيس أن نسمع كلاماً مسؤولاً مرفقاً ببرنامج مسؤول للمعالجة والمكافحة والمحاسبة . والحقيقة أن الامور الفنية التي ركز عليها معالي وزير الصحة تقع كلها في دائرة مسؤوليته الوزارية . ولعلني اقترح على الحكومة القيام بدورة تثقيف لاعضائها لاطلاعهم على خطة الحكومة الخمسية اولا، وعلى أدوات الحكم وعلى محدداته .

ولربمانجد تفسيراً في مواقف معالي الوزير على انه جاء من القطاع الخاص فاذا به يفاجأ بالروتين وبالقانون وبالنظام وبالحجم والكم الهائل من المشاكل والاعباء . ونحن نعترف أن هناك فجوة هائلة تفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص . ولربما ايضاً أن ذلك يمكن أن يكون أحد أهم الاسباب التي تقوم في معرض الدفاع عن نظام السوق والخصخصة .

دولة الرئيس

ان ما يتعرض له الاردن هذه الايام هو أمر خطير لا يحتمل التراشق بالاتهامات واطلاق الاشاعات ، ويحتاج الى اعمال القانون . فنحن في هذه الديمقراطية عندما نخاف من القانون فأن ذلك حضارة ، الخوف من السلطة هو الخنوع . وليس أسوأ من التراجع عن التجاوز في تطبيق القانون سوى التراجع عن تطبيقه . وعلى الوزير والحكومة أن لا يتراجعا عن تطبيق القانون .

وعلى الحكومة أن تعمل القانون وتعمل به وتلاحق وتحاسب الفاسدين وسنكون معها يداً بيد في سبيل تحقيق هذه الاهداف . أما اذا أراد كل وزير أن يسعى للشعبية من خلال كشف الاخطاء فقط ونشر الغسيل الوسخ فقط دون تقديم برنامج للتصحيح والتصويب لربما أيضاً تحولت الحكومة الى معرض للازياء الوسخة التي انتهت مدة صلاحية استعمالها مرة اخرى دولة الرئيس ولو قدر للمتطرفين ان ينشئوا مدرسة للارهاب لكان الدرس الاول فيه لا تتسرع باطلاق الرصاص وابدأ اولا باطلاق الشائعات وتعمد ان تكون فجة ومثيرة فسوف تجد طريقك ممهدا وارهابك مؤيدا فانت امام الرأي العام مدافع عن الحق العام .

فالشائعة تلقى صدى واستجابة ليست فقط بين البسطاء بل ايضا بين كثير من اصحاب المواقف المسبقة ولذا فليس عجبا ان تدوي هذه الايام اصوات الانفجارات والطلقات لتستهدف امن هذا الوطن . . وعافيته . .

ولا اعتقد ان احدا يريد ان يمكن اعداء الاردن من امن وطننا ووحدته والنيل من ايجابياته لاضعافه وتركيعه . .

نعم دولة الرئيس معا دائما سنكون معاً ونكون مع الحكومة ونكون مع الوزير لكشف السلبيات والعثرات والعمل على تصويبها وذلك باعمال القانون او تشريعه ان لم يتوفر .

ونحن ندعو الى ان يقوم كل مسؤول بواجباته لا ان يكتفي بالقاء تبعاته علينا وعلى المواطنين .